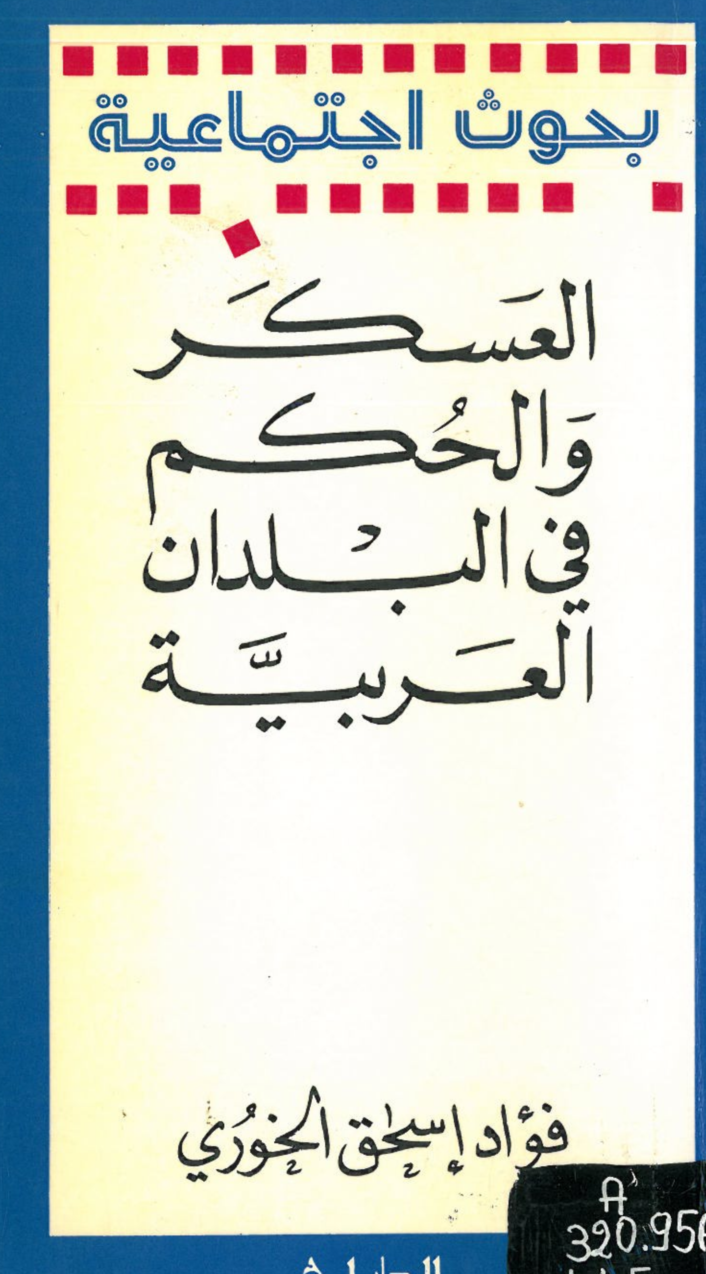

بحوث اجتماعية
العسكر والحكم في البلدان العربية
فؤاد إسحق الخوري
دار الساقي

العسكر والحكم في البلدان العربية

الدكتور فؤاد اسحق الخوري



دار الساقي

الطبعة الأولى ١٩٩٠

ISBN: 1 85516 9010

Dar Al Saqi, 26 Westbourne Grove, London W2 5RH

الفصل الأول

المقدمة

«عاش الجيش... عاش الشعب... عاش قائد الثورة». هكذا تحيي الجماهير سيطرة العسكر على الحكم في البلاد العربية[١]. وكثيراً ما تتمنى هذه الجماهير أو تتوقّع، أن تتحول الخبرة العسكرية من الثكنات إلى المؤسسات والتنظيمات الأخرى في المجتمع، اعتقاداً منها بأن هذا الأمر سيدفع بهذه المؤسسات إلى مزيد من الفعالية والدقة في العمل. وتبرز هذه التمنيات والتوقّعات في عدد من الإجراءات والمقاييس التي يتّخذها العسكر، إمّا بهدف إثبات شرعية الحكم أو بهدف ترسيخ تصوّر العسكر وكأنه نموذج جديد للتنمية والتقدّم. هذا يعني أن مهمة العسكر ليست مختصّة بالدفاع عن الوطن فحسب، وإنّما هي بالاضافة الى ذلك، نموذج للتنمية وصورة مصغّرة عن الدولة والمجتمع[٢]. فالجيش إذاً أداة الدفاع ونموذج التنمية وصورة مصغّرة عن المجتمع. ذلك لأن «الجيش هو الشعب»، «جيش الشعب»، «حرية الإصلاح»، «طليعة التقدّم»، «وهو من الشعب وإليه». وبالتالي تصحّ فيه هذه السمات الثلاث وفقاً

لتصور الناس لمهاته. هذه الأقوال عن العسكر والجيش لم تنبع من خبرات تاريخية أو اجتماعية معينة كما يصرّ على ذلك رستو (١٩٦٣ : ٩) وفيشر (١٩٦٣ : ٢٢) أو كمبل (١٩٦٣ : ١٠٨) وهلبرن (١٩٦٣ : ٢٧١)، إنما تنبع من التركيز على استراتيجية التغيير الاجتماعي ودور الجيش في عملية هذا التغيير.

ويركّز الكتّاب الذين يتناولون موضوع حكم العسكر بشيء من التفصيل في البلدان العربية على أحد أمرين: إمّا الأعمال التي يقوم بها العسكر في الحكم، بغضّ النظر عن سمتهم العسكرية، أو على العلاقات الديناميكية التي تفصل أو تربط بين أجنحة الحكم العسكري.

وبنتيجة هذا التركيز، تجاهل هؤلاء البحّاثة أمثال لاكوتر في كتابه **مصر في مرحلة الانتقال** (١٩٥٨)، وفاتيكيوتس في كتابه **الجيش المصري في السياسة** (١٩٦١ ب)، وليتل في كتابه **مصر** (١٩٥٨)، وعبد الملك في كتابه **مصر: المجتمع المعسكر** (١٩٦٨)، وكير في كتابه **الحرب الباردة العربية ١٩٥٨ - ١٩٦٤** (١٩٦٥)، وهويلاك في كتابه **مصر ناصر الجديدة** (١٩٦٠)[٣]، مدى تأثر الحكم بالسّمة العسكرية عينها. كما تناولوا موضوع حكم العسكر وكأنه حلقة من شلسلة حكومات متتابعة توالت السلطة في البلاد. وركّزوا في دراساتهم على ما يقوم به الحكم العسكري من نشاطات متنوعة في الاقتصاد

والتربية والزراعة والأشغال العامّة والشؤون الاجتماعية والسياسة الخارجية دون التعرّض للذهنية العسكرية ومدى تأثيرها في هذه النشاطات.

وتتردّد الآراء والعروض نفسها في عدد كثير من المقالات المتنوّعة وهذه بعض الأمثلة على ذلك: «ناصر والثورة الإنمائية»، «الإنماء والأجيال الناصرية العربية»، «شمس ناصر تسطع على العالم»، «الجذور التاريخية للأيديولوجيا الناصرية»، «الناصرية والوحدة العربية». وهذه المقالات تعالج حكم العسكر دون تناول السِّمة العسكرية له. فهو، أي الحكم العسكري، «أيديولوجيا» «وأجيال جديدة»، «وثورة»، «ومصر جديدة»، «وشمس ساطعة»، «وسياسة انمائية»، «وتحرير». أمّا الذهنية العسكرية والسِّمة العسكرية للحكم كتنظيم اجتماعي وبنية خاصة، أو ما يسمّيه المؤلّف «الأثنوغرافيا العسكرية» (١٩٧٤ : ٧٩)، فهذا ما لم يتناوله أحد من الكتّاب.

إن الكتب المتوفرة لدينا عن العسكر في الحكم تركّز بنوع خاص على شبكة العلاقات بين رجالات الحكم (بطاطو ١٩٨١)، وعلى أصول الضباط الاجتماعية أو القبلية أو الإثنية أو الطائفية، كما أنها تركز على سيرة قادة الضباط. إن الأصول الاجتماعية للضباط في كل من تركيا وسورية ومصر والعراق[٤] مدروسة وموثقة توثيقاً دقيقاً جداً. ويُقال الشيء عينه عن الأصول القبلية والإثنية والطائفية في الجيش[٥].

وهناك دراسات عديدة تتناول حيثيات الانقلابات العسكرية بالتفصيل[٦]. وتبحث هذه الكتب والمصادر في طرق تنفيذ الانقلابات العسكرية وكيفية الإعداد لها، وفي التركيبة الداخلية للمجموعة الانقلابية وكيفية تعاملها مع الحكم. وقد حظيت هذه الدراسات بالقسم الأكبر من الكتابات العربية التي تبحث عن الجيش في الحكم خاصة خلال عهدي الرئيسين جمال عبد الناصر وأنور السادات في مصر وخلال حكم البعث في سورية[٧]. وكان أكثر من كتب عن سوريا في هذه المواضيع الضباط الانقلابيون أنفسهم ـ هؤلاء الذين عزلوا عن الحكم بعد الانقلابات المضادة التي قاموا بها خلال السنوات ١٩٦٣، و١٩٦٦، و١٩٧٠. ومن الملاحظ أن هذه الكتابات العربية عن حكم العسكر تكثر في زمن الانقلابات والانقلابات المضادة وتقل في زمن الاستقرار. فمنذ سنة ١٩٧٣ لم يصدر سوى النزر اليسير من الكتب عن العسكر في الحكم وهي السنوات التي شهدت استقراراً سياسياً ملحوظاً.

والواقع أن هذا النوع من الكتابات مفيد جداً إذا ما شئنا التعرّف على التيارات السياسية الموجودة داخل الجيش والاتجاهات أو التوجّهات العامة للحكم. كما أنها تفيدنا في تحليل طبيعة التحرك السياسي والمناورات السياسية التي تحدث في بلد ما بهدف مقارنته بالبلد الآخر، تماماً كما فعل بيلي في كتابه **الاستراتيجية**

والغنائم (١٩٦٩) الذي قارن فيه بين التكتيك السياسي لكل من القادة سوات باثان في باكستان، وديغول في فرنسا، وولسن في انكلترا، ومافيا الكوسترانوسترا في شيكاغو. إن أهمية هذا التحليل يزول مع زوال العهود الحاكمة، مما يشير إلى أن قيمته النظرية بالنسبة إلى تدخّل العسكر في الحكم وتأثير هذا التدخل على مسيرة التقدم والتطور محدودة جداً. وهذا ما عناه جنونتس (١٩٧٥ : ١٤٨) بقوله:

> عندما كنت أحضّر كتابي عن **العسكر والتطور السياسي في الدول الحديثة** وجدت صعوبة كبيرة في جمع المواد الأولية عن الشرق الأوسط. ولذلك جاء الفصل الذي يتعلّق بالشرق الأوسط من أضعف الفصول في هذا الكتاب. ومع أنه صدر حديثاً عدد لا بأس به من الكتب والمقالات المتنوعة عن الموضوع، إلا أن الاهتمام بالشرق الأوساط ما زال ضئيلاً جداً إذا ما قورن بالدراسات التي تهتم بأفريقيا وأمريكا اللاتينية.

وعلى كل حال، فمن الصعب جداً إيجاز الخبرات العسكرية في الشرق الأوسط بنظرية واحدة جامعة، وذلك لتنوّعها وتعقيد تركيبتها وبنياتها الاجتماعية. صحيح أن هنالك بعض السِّمات العامة (كعدم التمييز بين التقليد العسكري والتقليد المدني [هلبرن (١٩٦٢ : ٢٧٧)؛ وفتيكيوتس (١٩٦٦ : ٩٩)؛ وخدوري

(١٩٥٣)]، أو الأصول الريفية أو الاجتماعية المتواضعة للعسكر) التي تتّصف بها الأكثرية العظمى من الجيوش، غير أن هذه العموميات لا تكفي لبناء نظرية شاملة تفسر مسلك العسكر السياسي. فهي لا تفسّر، مثلاً، لماذا يتردّد العسكر التركي في السيطرة المباشرة على الحكم بالرغم من تدخّله المتواصل في السياسة. وعندما يسيطر فهو إنّما يفعل ذلك بواجهة مدنية وحزبية واضحة ناشداً الشرعية بواسطة المؤسسات الديمقراطية. وعلى عكس ذلك، نرى أن أكثر الجيوش العربية التي تدخّلت في السياسة فهي لم تسيطر على الحكم مباشرة فحسب، بل إنها ألغت جميع المؤسسات الديمقراطية التي تحدد شرعية الحكم. هذه التعميمات عن أصل العسكر الاجتماعي والإثني لا تفسّر لماذا تمكّن العسكر في كل من مصر وسورية والعراق من السيطرة على الحكم، ولكنهم لم يتمكّنوا من ذلك في البلدان العربية الأخرى بالرغم من انتماء هذه البلدان والشعوب إلى حضارة عربية اسلامية واحدة. وهي لا تفسّر أيضاً لماذا تكرّرت وتعددت الانقلابات والانقلابات المضادّة على الحكم في سورية والعراق، ولكنها لم تتكرر في مصر بالرغم من سيطرة العسكر على الحكم في كل من هذه البلدان.

إن سيطرة العسكر على الحكم ومسلك الحكم العسكري لا يخضعان لنموذج أو مثال موحّد، فهما يتغيّران بتغيّر الظروف الاجتماعية والسياسية. هذا يعني

أن دراسة العسكر وسيطرته على الحكم والدور الذي يلعبه في عملية البناء والتطور لا يمكن أن يفهم فهماً صحيحاً إلاّ بدراسة التركيبة العسكرية بالذات وتطورها مع الزمن. وهذا يتطلب التركيز على وسائل ونُظم انخراط المواطنين في الجيش، وعلى بروز المؤسسات العسكرية المختصّة في الدول الحديثة، كما يستوجب التركيز على مدى ارتباط المؤسسات العسكرية بمؤسسات الدول الأخرى، كالبنية البيروقراطية والنشاطات الصناعية والتجارية العامة.

وعلى هذا الأساس يركّز البحث والتحليل في هذا الكتيب على العسكر وكأنه تنظيم اجتماعي بدلاً من التأكيد على دوره في السياسة أو على حيثيات الانقلابات العسكرية أو الانقلابات المضادّة. فالانقلابات قد تغيّر أو لا تغيّر مسيرة المجتمع الاجتماعية والحضارية نحو التقدّم والبناء.

الفصل الثاني

تطور بنية العسكر:

نبذة تاريخية

يركز هذا الفصل لا على مدى تأثير التكنولوجيا الحديثة في التنظيم العسكري وفي استراتيجية الحرب أو فنون الحرب والقتال، بل على طبيعة تغيّر العلاقات التي تربط العسكر بالمجتمع من خلال تطوّر النُظم العسكرية والتكنولوجيا.

وتستعمل لفظة «عسكر» في هذا الكتاب للدلالة على القطاع المنظّم للحرب في المجتمع، حتى ولو قام هذا القطاع في بعض الأحيان، كأوقات السلم مثلاً، بوظائف أخرى. من الناحية البنيوية الصرف، يمكن تقسيم تطور التنظيم العسكري في المجتمع العربي إلى ست مراحل: المرحلة الأولى، والتي بدأت في مطلع الفتوحات الإسلامية وانتهت بانهيار الحكم الأموي. والمرحلة الثانية، مرحلة الازدهار، التي استمرّت حتى بروز دولة المماليك ومن ثَمَّ الحكم العثماني. المرحلة الثالثة، المرحلة السلطانية أو الملوكية، والتي استمرت حتى منتصف القرن التاسع عشر والتي شهدت تحوّل التنظيم العسكري الى نظام بيروقراطي. والمرحلة الرابعة، مرحلة الإصلاح، والتي بدأت في عصر

التنظيمات الجديدة التي أدخلها سلاطين بني عثمان على الحكم وانتهت بسقوط الإمبراطورية العثمانية بعد الحرب العالمية الأولى. والمرحلة الخامسة، مرحلة التكوين، التي ترعرعت في ظل الاستعمار الأوروبي واستمرت بشكل أو بآخر حتى الاستقلال وبعده، وما زال تأثيرها قائماً حتى اليوم في كثير من البلدان العربية. المرحلة السادسة، مرحلة الإنماء والتنمية، والتي فيها لعب العسكر دوراً بارزاً في مسيرة الإنماء القومي لجهة التعبئة القومية وبرمجة التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

هذه المراحل الست ليست مراحل جامدة لا يتداخل بعضها مع البعض الآخر. بل إن عناصرها تتداخل وتتشابك. وفي معرض بحثنا لهذه المراحل، سنركّز على التطوّر البنيوي للعسكر باعتباره نموذجاً عامّاً لا حدثاً تاريخياً خاصاً، متخطّين في كثير من الأحيان الأصول الاثنية والقومية للجيش.

خذ، مثلاً، مزايا المرحلة السلطانية: فهي من الناحية البنيوية تتّسم بالصفات ذاتها لدى كل من البيزنطيين والمماليك والعثمانيين. فإذا كان هؤلاء ينتمون إلى أصول قومية متشعّبة فلا يعني هذا أنهم شهدوا بالتالي تنظيمات عسكرية مختلفة. كانت التنظيمات العسكرية لديهم تقوم على أساس «الحامية» (garrison) كموقع عسكري بغضّ النظر عن تنوّع أصولهم الإثنية. فهنا يقع التركيز على بنية العمل

العسكري وتواتر قواعده واستمرارها لا على خاصيّة الأحداث العسكرية وكيفية ورودها.

المرحلة الأولى

من أهمّ منجزات الاسلام أنه تمكّن من إقامة الوحدة الدينية ولو إلى حين في صفوف القبائل العربية المتناحرة. الإسلام إيمان وشرع موحّد. وقد استطاع من خلال وحدة الشّرع أن يوحِّد بين القبائل التي فرّقتها النُّظم القبلية الخاصّة المبنية على قواعد الأصول النَّسَبيّة والأخوّة العشائرية. كما استطاع الإسلام أن يقيم وحدة الشّرع دون أن يُلغي بالضرورة التمسّك بالانتماءات القبلية (هيروتس ١٩٦٩: ٢٣٢). وقد استفاد قادة المسلمين الأوائل من تركيبة القبائل العسكرية لنشر تعاليم الدين والدفاع عنه وبسط السيطرة والنفوذ. فالفتوحات الإسلامية في سورية والعراق وبلاد فارس وشمال أفريقيا، خلال عهد الخلفاء الراشدين والحكم الأموي، أنجزت بأكثريتها الساحقة على يد تنظيمات عسكرية مبنية على أسس وقواعد قبلية. كما أنّ الجيوش العربية التي كانت تقاتل تحت راية الإسلام إنما فعلت ذلك في ظل فصائل قبلية واضحة (هيل: لا. ت) يقودها أمير أو شيخ القبيلة بالذات (هندي ١٩٦٤: ١٣ - ١٤). ولذلك جاءت هذه الفصائل مختلفة الأحجام ومتنوّعة الانتماءات القبائلية. غير أنّ هذه الفصائل، على تنوّعها، كانت كلها تنضوي في القتال تحت إمرة قائد عام يعيّنه

الخليفة بالذات. كما كانت المعسكرات عينها تنظّم في الفتوحات على أساس قبلي، لكل قبيلة مربضها الخاص. فالبصرة، مثلاً، وهي اليوم المدينة الأم في جنوب العراق، كانت مقسّمة بين قبائل الأَزْد وتميم وبكر وعبد قيس وعالية، وكان لكل من هذه القبائل معسكرها الخاص.

وكذلك النموذج الذي اتّبعه المسلمون في استيطان بلدان الفتوحات، والتي كانت تُعرف «بالأمصار» (جمع مصر) فقد كان نموذجاً قبلياً كما حدث في كل من البصرة والكوفة: فصائل قبلية متنوعة تقتطع كلّ لنفسها حارة أو «سكة» من البلدة تسكنها وتستوطنها. في هذه الأثناء، لم تكن الخلافة مركزاً للعمليات الحربية، فهذه كانت من صلاحيات قادة المعارك في الحرب. كان للخلافة وظيفتان: تنسيق العمليات الحربية بين الألوية، وتوزيع الغنائم على المقاتلين. وكانت تنفّذ الوظيفة الأولى عن طريق إقامة شبكة اتصالات دقيقة بين قادة الفتوحات، وتنفّذ الثانية عن طريق إلزام الجيوش المقاتلة مشاركة الآخرين بكسب الغنائم، أو بإعادة توزيع الجزية المفروضة على غير المسلمين. وكان المال الذي يتوفر للخلافة يُعاد توزيعه إمّا لدعم عمليات الحرب والفتوحات أو لتوطيد السلام بين المتقاتلين المسلمين منعاً للفتنة[1].

وكان المقاتلون يُجنّدون على أسس محض قبلية: كان كل من استطاع حمل السلاح يُجنّد. لم يفرض التجنيد

على أحد، إذ كانت القبائل تعتبر المشاركة في الحرب فرضاً من الفرائض الأخلاقية المشرِّفة للرجال (هندي ١٩٦٤: ١٩٢ - ١٩٣)؛ (عماش ١٩٦٧: ٣٢ - ٣٣). وكانت كل قبيلة مسؤولة عن مسلك جنودها الأخلاقي في الحرب. فالديوان المركزي لم يكن مسؤولاً عن فرض النظام في صفوف المقاتلين إنما عن توزيع المال والغنائم وفضّ النزاع بين المتقاتلين.

بدأ دور القبائل العربية في الحرب والفتوحات يتضاءل بشكل دراماتيكي بعد انهيار دولة الأمويين في أواسط القرن الثامن للميلاد. وأخذت تطلّ على المسرح السياسي قوى جديدة بفعل استيطان القبائل في الأمصار المحتلة، وامتداد الفتوحات إلى بلدان غير عربية، واشتداد الصراع على الحكم، وإدخال التنظيم البيروقراطي إلى مؤسسات الدولة ـ هذه العوامل مجتمعة أخذت تغيّر وتبدّل في بنية العسكر؛ فمع بروز الحكم العباسي في العراق حوالي أواسط القرن الثامن، أخذت الإثنيات المسلمة من فرس وتتر وأتراك وأكراد تمارس نفوذاً قوياً في الدولة بما في ذلك العسكر. وبذلك تحوّلت الخلافة من مؤسسة وسيطة (من واسطة) تسعى إلى إقامة السلم بين المحاربين عن طريق توزيع الغنائم إلى مؤسسة خلقية (moral) لا سلطة لها ولا سلطان؛ إنما باسمها كانت تقوم الفتوحات على يد المسلمين من غير العرب. وكانت السلطة الفعلية بيد الوزراء من الأصل الفارسي أو

التركي أو الكردي أو التتري الذين كانوا يعيِّنون ويقيلون موظفي الدولة بمن فيهم قادة العسكر بالذات، وحتى الخليفة نفسه في بعض الأحيان[٢]. وبالطبع، فقد كان الوزير يميل، وهذا شيء طبيعي، إلى تعيين الأقرباء والمقربين المنتمين إلى أصله الإثني أو القومي.

المرحلة الثانية

أما المرحلة الثانية، مرحلة الازدهار، فقد شهدت قيام وسقوط عدة عهود متنوعة الأصول الإثنية: العباسيون في العراق والفاطميون في مصر (٩٠٩ - ١١٧١) وهم من العرب؛ البويهيون (٩٤٥ - ١٠٥٥) وهم من الفرس؛ السلاجقة (١٠٥٥ - ١٢٥٨) وهم من الأكراد. وقامت، بالإضافة الى ذلك، دويلات عديدة منتشرة هنا وهنالك في العالم الإسلامي كالتهريديين في خراسان (٨٢٠ - ٨٧٢)؛ والصفويين في بلاد فارس (٨٦٧ - ٩٠٣)؛ والسامانيين في ترانسوكسونيا (٨٧٤ - ٩٩٩)؛ والساجيين في أذربيجان (٨٧٩ - ٩٣٠)؛ والزياريين في جرجان (٩٢٨ - ١٩٤٢)؛ والطولونيين (أتراك) في مصر (٨٦٨ - ٩٠٥)؛ والحيكيين في تركستان (٩٣٢ - ١١٦٥)؛ والإخشيديين في مصر (٩٣٥ - ٩٦٩)؛ والغرناويين في أفغانستان (٩٦٢ - ١١٨٦)؛ ودولة الأدارسة في المغرب (٧٨٨ - ٩٨٥)؛ والأغالبة في تونس (٨٠٠ - ٩٠٩)؛ والدلانيين في كردستان (٨٢٥ - ٨٩٨)؛

والعلويين في طبرستان (٨٦٤ - ٩٢٨)؛ والحمدانيين في حلب والموصل (٩٢٩ - ١٠٠٣)؛ والميزاليين في الحلة (١٠١٢ - ١١٥٠)؛ والعقليين في الموصل (٩٩٦ - ١٠٩٦)؛ والمرداسيين في حلب (١٠٢٣ - ١٠٧٩).

كان التنوّع الإثني والشرذمة السياسية هما السِّمتان الغالبتان لهذه الفترة في التاريخ العربي الاسلامي. وظهرت نتيجة ذلك أنواع عديدة من التنظيمات العسكرية أهمها ثلاثة: (١) التنظيم العسكري المبني على الولاء القبلي كما كانت عليها الحال بالنسبة إلى السلاجقة والمغول؛ (٢) والتنظيم المبنيّ على ثنائية العسكر والجند كما كانت عليها الحال بالنسبة للعباسيين والفاطميين والأيوبيين؛ (٣) والتنظيم الإقطاعي الذي انتشر في المنطقة في أواخر العهود العباسية إثر انحلال السلطة المركزية في المدن.

لم تكن فرادة التنظيم في هذه الفترة تقوم على الصيغة القبلية للعسكر ولا على المعسكرات الإقطاعية، بل كانت الفرادة في التنظيم القائم على ثنائية الجند والعسكر. فقد كان العسكر وهم الذين امتهنوا فنَّ القتال والحرب، ينتظمون في مؤسسة الدولة يتقاضون أجرهم دورياً من دار المال. أمّا الجند، وهم المتطوعون من المقاتلين، فلم يندرجوا في الديوان وبالتالي لم يتقاضوا معاشات محددة. وكان العسكر، وهم بأغلبيتهم الساحقة من المسلمين غير العرب، يقومون بثلاث مهام أساسية: الدفاع عن

الإمبراطورية، والتوسع الإقليمي والفتوحات، والدفاع عن الخلافة والدولة. وقد أبعد عن العسكر الفرقاء العرب الذين كانوا يلتفّون حول بعض الخلفاء دون غيرهم، يشدون إزر الواحد ضد الآخر في صراع مُميت على الخلافة. غير أنّ العسكر ذوي الأصول غير العربية، أضاعوا الوقت يقاتلون المسلمين أنفسهم أكثر ممّا كانوا يقاتلون «الكفّار» من غير المسلمين. وحارب العسكر البيزنطيين والصليبيين باسم الجهاد الذي كان له، وما زال، وقع خاص في نفوس المسلمين.

إنّ صرخة الجهاد في الحرب لم تُضفِ مسحة دينية على المعركة فحسب، بل مكّنت القادة من استدراج عدد كبير من المجنّدين للقتال ـ هؤلاء المجندون الذين كانوا يؤمّون صفوف المقاتلين طوعاً لا تطويعاً، وكانوا يأتون بكثرة من المناطق القريبة من المعركة. حتى إذا ما انتهت المعركة، إن سلباً أو إيجاباً، عادوا الى أوطانهم وعيالهم يمارسون الزراعة والصناعة والتجارة كما كانوا يفعلون من قبل. ولعلّ الجيش الذي جنّده صلاح الدين الأيوبي لقتال الصليبيين هو أفضل مثال لهذا النوع من ثنائية التنظيم. كان جيش صلاح الدين يتألّف من ثلاث فرق من العسكر: النورية، والأسدية، والصلاحية. لكنه كان يدخل معركة القتال بهذه الفرق فضلاً عن عدد كبير من الجُند، يفوق عدد العسكر نفسه (سعداوي ١٩٦٥: ١٣ ـ ١٤).

المرحلة الثالثة

وسرعان ما استبدل هذا التنظيم الثنائي للعسكر والجُند بتنظيم «الحامية» الذي اتّسمت به المرحلة الثالثة ـ المرحلة السلطانية أو الملوكية. وقد تمثّل تنظيم «الحامية» للعسكر، الذي كان يرمز إلى قوّة الحكم السلطاني وجبروته، أفضل ما تمثّل في عهد العثمانيين ما بين القرن السادس عشر والتاسع عشر. كان هذا التنظيم بالذات قد تطوّر من نماذج أولية برزت وانتشرت في عهد المماليك والبيزنطيين ولم تكن بمجملها عثمانية الأصل. وكان تنظيم «الحامية» المحاولة الأولى لتأهيل العسكر من الناحية التدريبية والتربوية. كانت «الحامية» نوعاً من الأكاديمية العسكرية يتلقى المُجنَّدون فيها دروساً متنوعة في فنون القتال وفي ضروب الكرّ والفرّ في الحرب وفي السياسة أيضاً، وحتى في التآمر وفي الثورة على الحكم. وقد تميّز هذا التنظيم العسكري عمّا سبقه من تنظيمات بأنه كان جزءاً لا يتجزّأ من التركيبة البيروقراطية للدولة التي يرأسها السلطان، المنصب الأعلى في الحكم. ولهذا كان العسكر يتقاضى معاشات مثبتة، ولم يكونوا يعتمدون على الغزو والغنائم[٣].

وفي أول الأمر، كان مجنّدو «الحامية» في عهد العثمانيين من التبعية التركية ولم تكن لهم أية صلة نَسَبيَّة أو إثنية بالمجتمع العربي الذي كان يحيط بهم؛ كانت «الحامية» خاضعة لإمرة الوالي العثماني الذي كان

تابعاً بدوره للسلطان في اسطنبول، يعينه ويعزله كما يشاء (الزين ١٩٦٨: ٣٥). وعندما اتّسعت رقعة الإمبراطورية في ما بعد، أخذ العثمانيون يتبعون سياسة مميّزة في التجنيد، إذ كانوا يستعضون العسكر من إثنيات مختلفة ويوظفونهم خارج الموطن الذين كانوا ينتمون إليه. وهذا بالضبط ما فعلوه بالنسبة إلى الجيش الانكشاري الذي كان بأغلبيته الساحقة من الإثنيات المسيحية حتى القرن السابع عشر. ولكي يضمن الحكم ولاء الانكشاريين الكامل فصلهم عن مجتمعاتهم الأصلية وحتى عن عائلاتهم بالذات.

استمرّ هذا التنظيم العسكري المبني على أساس «الحامية» حتى أواسط القرن التاسع عشر، عندما أُدخل عليه بعض التعديلات التي بدورها كانت جزءاً لا يتجزّأ من «التنظيمات» الإصلاحية التي قام بها العثمانيون في هذا العصر. فقد فُتحت المدارس الحربية في المدن الرئيسية وجيء بأساتذة فرنسيين وبروسيين لتدريب الضباط والجند. ولأوّل مرة منذ نشأة الدولة العثمانية أخذ الضبّاط من المسلمين السُّنة، وخاصة في المدن، ينخرطون في صفوف الجيش. وانضم إليهم الضباط العرب الذين، ولأول مرة أيضاً، سمح لهم بالانضمام إلى أكاديميات اسطنبول العسكرية. وجاءت هذه التجربة لتعكس اهتمام الحكم العثماني آنذاك في «تتركة» الإمبراطورية التي كانت تضمّ إثنيات متنوّعة.

حاول العثمانيون تطوير الخدمة العسكرية وجعلها

مهنة مختصة، ولكنهم أبقوا على سياستهم السابقة بتوظيف الضباط والعسكر خارج مواطن إثنياتهم. فكان الضبّاط المغاربة من شمال إفريقيا يوظّفون في سورية والعراق، ويوظّف الضباط السوريون والعراقيون في اليمن أو الحجاز. غير أن هذه السياسة المتّبعة في توظيف الضباط والعسكر لم تكن تلقى استحساناً عند أحد، ولذا أصرَّ قادة العرب في أواخر القرن التاسع عشر على تغيير هذه السياسة والسماح للعسكر في إداء الخدمة العسكرية حيث يعيشون بين أهلهم وأبناء وطنهم، خصوصاً في زمن السلم (زين ١٩٦٨: ١٠٢، ١٥٥ ـ ١٥٦). كان الكثير من العسكر العرب يعتبرون الخدمة في صفوف الجيش العثماني «رحلة الى المجهول». فالمحاولة التي قام بها أهل السلطة في عهد العثمانيين بهدف «تتركة» الإمبراطورية وإن تكن قد نجحت في إبراز حركات قومية تركية كحركة الناشئة الأتراك، The Young Turks، فإنّها ساعدت أيضاً في تحريك القوميات الأخرى كالقومية العربية التي بدأت تتبلور على يد الضباط العرب الذين تلقّوا علومهم في المدارس الحربية التركية (الزين ١٩٦٨).

كان عدد كثير من العرب يعتبر العثمانيين إخوة في الدين، فهم مسلمون يقيمون الشرع الديني في مملكتهم المتّسعة الأطراف. ولكن بالرغم من هذا الجامع الديني، كانت التركيبة البيروقراطية محدّدة

بشكل لا يضمن مشاركة الإثنيات الأخرى فيها، خصوصاً إن كان هؤلاء من غير الأتراك كالعرب، أو من غير المسلمين كالبلقان. أضف إلى ذلك توظيف العسكر خارج مواطنهم، الأمر الذي عمّق الهوة بين العسكر والمجتمع.

المرحلة الرابعة

أمّا المرحلة الرابعة، مرحلة الاستعمار الأوروبي، فقد تميّزت عن سابقاتها بالتعامل مع الأقليات لبناء العسكر وقوى الأمن. وبالطبع، اختيرت الأقليات لتقوم بهذا الدور لاعتقاد المستعمر بأنها، أي الأقليات، تخدم مصالحه بشكل فعّال أكثر من الأكثرية الرافضة لوجوده (جنوتس ١٩٦٤ : ٥٢). ومن هذا المنطلق انخرط في صفوف الجيش عدد كبير من الأشوريين والأكراد في العراق (هبكنز ١٩٧٠ : ٢٥)، أو من العلويين والأرمن والأكراد والدروز في سورية، أو من الموارنة في لبنان (توري ١٩٦٣ : ٥٤).

وبفعل هذه السياسة التي اتّبعها المستعمر في التعامل مع الأقليات، أصبح العسكر أشدّ صلة بالمجتمع بالنسبة لما كان عليه في عهد العثمانيين. ومن هنا، وبسبب هذه الصلة بالذات، أخذ الجيش يكتسب صفة المؤسسة المختصّة وصفة النموذج الإنمائي في آن معاً. وهما الصفتان اللتان ما زالتا تلازمانه حتى اليوم. ومن هذه الزاوية أيضاً يمكن اعتبار مرحلة الاستعمار الأوروبي «مرحلة التكوين».

وهي المرحلة التي بدأت في الشرق العربي فوراً بعد الحرب العالمية الأولى على إثر سقوط السلطنة العثمانية، وفي المغرب العربي قبل ذلك الزمن بكثير. وقد ترافق قيام هذا التنظيم العسكري مع بروز الدول بحدودها الحاضرة، هذه الدول التي كانت قبل ذلك ولايات وأقاليم متفرّقة ضمن الامبراطورية العثمانية.

إن سياسة «فرِّق تَسُد» التي اعتمدها المستعمر الأوروبي والتي لا شك قد خدمته في إطالة عمره، هي عينها التي زادت من مشاركة المواطنين في الحكم. وجاءت هذه المشاركة عن طريق إقامة المؤسسات السياسية الجديدة كمجالس النواب والانتخابات العامة والاستفتاء وغيره. هذه المؤسّسات حدّدت الحقوق السياسية والواجبات ولكنها لم تحدّد بالضرورة مدى مشاركة الشعب فيها.

كان أوّل من انخرط في صفوف الجيش في مصر في هذه المرحلة أبناء العائلات الميسورة من هواة ركوب الخيل والرياضة والنوادي المميزة (فاتيكيوتس ١٩٦١ : ٢٣٢). وفي سورية ولبنان والعراق فقد انضمّ إلى المدارس الحربية عدد كبير من الضباط الريفيين من العائلات الزراعية المعروفة ذات الأملاك الواسعة (أبو أراس ١٩٦٩ : ٣١؛ توري ١٩٦٣ : ٥٤). وهنا يجب التأكيد على أن بروز الدول الحديثة بحدودها الإقليمية الواضحة قد نقل القاعدة السياسية الجامعة من الدين، كما كانت عليها الحال في عهد العثمانيين، إلى

الأسّ الإثني أو القومي، فبات العسكر يركّزون على «سورية» سورية، «ولبنانية» لبنان، «ومصرية» مصر، «وعراقية» العراق.

وبفعل تركيبة الجيش الحديثة أصبح العسكر من ضباط وجنود نموذجاً عصرياً يُحتذى به في المجتمع. ففي المجتمع الفلاحي ـ الزراعي حيث يكسب الناس لقمة العيش بالكدّ والجد وبالالتزام أو الارتهان إلى صاحب الأرض والرأسمال، تصبح الوظيفة في الجندية أو في الدولة وما يتأتّى عنها من ضمانات صحية وعائلية، هدفاً يصبو إليه العامة بشغف مرموق (الخوري ١٩٦٩: ٢٩ ـ ٣٣؛ كشك ١٩٦٩: ٢٦؛ الرزاز ١٩٦٧: ٣٨). ويصبح العسكر بضباطه وجنوده وسيلة للإرتقاء الاجتماعي لكل الفئات والمجموعات الإثنية.

غير أن العسكر لم يتمكّن في مرحلة الاستعمار من الوصول إلى مختلف الفئات في المجتمع، إذ كانت تُعطى الأفضلية في التجنيد للأقليات وللعائلات البارزة. وبعد الاستقلال تغيّرت سياسة التجنيد وفُتحت أبواب التطوع في الجيش للجميع، فأمّ العسكر، وخصوصاً صفوف الضباط، أولاد الفئات المستحدثة، كموظفي الدولة، والمتعلمون من الفلاحين خريجو المدارس الثانوية والجامعات (كرك ١٩٦٣: ٧٣ ـ ٧٤؛ الخوري ١٩٦٣: ٥٥). ويكمن السبب في هذا التحول في اتباع الحكم سياسة موسّعة في

التجنيد، الأمر الذي أضعف اهتمام الخاصة من العائلات البارزة في العسكر. وعلى كل حال، أخذت الخاصة تهتمّ بسوق العمل الحرّ كالزراعة الحديثة والصناعة والتجارة والمال أكثر بكثير من الوظيفة العامّة. تحوّل اهتمامها من التوظيف في الدولة وإدارة الحكم إلى العمل في السوق الناشطة. ومع هذا التحوّل تبدّلت الرموز وقواعد الوجاهة في المجتمع. والجدير بالتأكيد، أنّ هذا التحول في بنية العسكر لم يغيّر أو يبدِّل التركيبة الإثنية له، أي ميله إلى استعضاء الأقليات والطوائف من سكان الريف. ويصحّ هذا القول في سورية ولبنان أكثر ممّا يصحّ في العراق ومصر (بئيري ١٩٧٠: ٢٩ ـ ٣٣؛ هيروتس ١٩٦٩).

وبعد الاستقلال أخذ العسكر يتّسم بثلاث صفات متلازمة: فقد أصبح مهنة مختصة، ونموذجاً للتنمية والإنماء، وصورة مصغّرة عن الدولة تصل أطرافه إلى الفصائل المتنوعة في المجتمع. والمعلوم أنه خلال فترة الاستقلال وبعدها دخل عدد من الدول العربية في حروب داخلية وخارجية طاحنة ممّا عزّز من أهمية العسكر ومؤسساته. ومن أهم هذه الحروب الحرب الكردية في شمال العراق، والحرب الفرنسية الجزائرية، وسلسلة الحروب بين العرب واسرائيل. ولهذا السبب نرى أن عدداً كبيراً من الكتّاب أمثال روستو (١٩٦٣: ٤، ٩ ـ ١٠) وبرغر (١٩٦٤: ٣٦٣) وخدوري (١٩٦٣: ٤٢) وهلبرن (١٩٦٣: ٢٥٦) وقرداوي

(١٩٧٠ : ٨) يعيدون تدخل العسكر في الحكم وسيطرته على السلطة إلى الدور أو الأدوار التي لعبها في هذه الحروب. وهذا رأي يحتمل الجدل. خذ، مثلاً، ما يقوله الرئيس جمال عبد الناصر (لا.ت: ١٩) في هذا الصدد [مترجم عن الإنكليزية]:

> إني من المؤمنين بالحياة العسكرية، وبأنّ الحياة العسكرية لا تعرف سوى واجب واحد وهو الدفاع عن الوطن وحدوده. فإذا كان الأمر كذلك، فلماذا ترانا قد تحرّكنا في العاصمة [القاهرة] ولم نتحرّك على الحدود؟ دعوني أؤكّد لكم أنّ ما دفعنا إلى العمل ليست الهزيمة في فلسطين وفضيحة السلاح الفاسدة أو أزمة نادي الضباط ـ هذه لم تكن النبع الذي اشتقّت منه الثورة مسيرتها. هذه ساعدت في تسريع عجلة الثورة، ولكنها لم تكن الأصول أو الأسباب التي دعت إلى الثورة.

والواقع، أن ما دعا الجيش للتدخل في السياسة والسيطرة على الحكم ومقدّراته هو الدعم القوي الذي لقيه من الشعب والدولة إذا ما قيس هذا الدعم بمؤسسات الدولة الأخرى التي لم تكن تحظى بالاهتمام الشعبي أو الرسمي. بمعنى آخر، تدخل الجيش في السياسة بعد أن مارسها على الأرض. إن الجزء الأعظم من ميزانية الدولة أي ما بين ٦٠ و ٧٠ بالمئة في كل من سورية ومصر، كان وما زال، خاصة في

سورية، يُقتطع لوزارة الدفاع والجيش. وهكذا أصبح الجيش أول قطاع من قطاعات الدولة يستعمل «التقنية» الحديثة في مهمته. هي حديثة إنما مستوردة. ولا بدّ لنا هنا من التوقف عند هذا الأمر ـ أي علاقة استيراد السلاح بالمستوى التكنولوجي للبلد.

إن استيراد السلاح، مهما كان حديثاً وفعالاً، لا يغني تكنولوجيا الحرب في البلد المستورد. التكنولوجيا فعل إنتاج، أمّا الاستيراد فهو ارتهان. إنتاج السلاح سيادة واستقلال؛ استيراد السلاح ارتهان والتزام.

إن استيراد السلاح كبضاعة، لا كتكنولوجيا، هو من أسهل الأمور، أسهل بكثير من استيراد وسائل الصناعة أو الزراعة المعصرنة. ففائض السلاح من الدرجة الثانية معدّ سلفاً للتصدير: أولاً، بفضل الاختراعات الجديدة التي تمحو على الفور فعالية السلاح القديم؛ وثانياً، بسبب غلاء تخزينه وتكديسه. إن تصدير السلاح وتخزينه موضوع بحد ذاته يحتاج إلى دراسة وتحليل خاص. ما يهمنا هنا هو التأكيد على أن ما من بلد في العالم يشارك الآخر أو يصدر إليه الجديد من السلاح. فالسلاح المعدّ للتصدير هو دائماً من الدرجة الثانية أو الثالثة الذي سبقه الزمن. ولكن بالرغم من تدني مستوى السلاح المستورد فإن القطاع العسكري في البلد المستورد يظهر وكأنه أشدّ القطاعات تجاوباً مع «التكنولوجيا» الحديثة. صحيح أن السلاح المستورَد هو من الدرجة الدنيا ولكنه، على

قِدَمِه، حديث التكوين إذا ما قيس بالمستوى الصناعي أو الزراعي في البلد المستورد. إن السلاح المستورَد سهل الاستعمال بعكس التكنولوجيا الصناعية أو الزراعية التي تتطلّب كفاءات معقّدة ومتنوّعة ليصبح إنتاجها فعّالاً. ولهذا نرى أنّ الفرق بين المستوى «السلاحي»، إن صحّ التعبير، والمستوى التكنولوجي في البلدان المستوردة للسلاح ظاهر للعيان. الأمر الذي أدّى بالبعض إلى القول بأن «الجيش كلية المجتمع التقنية» (مراد ١٩٦٦ : ٤٦).

وممّا يعزز من تصوّر الناس للعسكر على أنه كلية تقنية اعتبارهم إياه «جنة الوظائف» (فتيكيوتس ١٩٦٧ : ١٣٩) وأفضلها. وبالفعل، كان الجيش أول من اتّبع سياسة الضمانات في العمل، كالضمان الصحي والتعويضات العائلية والتأمين وقواعد التقاعد والترقي والمكافآت. وبالإضافة إلى ذلك يوفّر الجيش لأفراده الملبس والمأكل والمسكن، فيصبح إذاك مثالاً للإنعاش الاجتماعي. فلا عجب أن يكتسب الجيش في العالم الثالث صفة «نموذج المستقبل»، وأن يتطلّع إليه القوم وكأنه أداة للتنمية والإنماء (زهر الدين ١٩٦٦ : ٢٥٢).

على أن هذا التصوّر الشعبي للجيش أمر يحتمل الجدل. مما لا شك فيه أن إمكانية الجيش لتغيير وتحويل نُظُم المجتمع كبيرة جداً، وذلك بفعل كونه أداة القسر الشرعية. غير أن ترابط العسكر وتفاعله مع

المؤسسات السياسية والاجتماعية الأخرى تحدّ من الدور الطليعي الذي يمكن أن يلعبه في حركة التقدّم والتطور. ومن الخطأ اعتبار الجيش، من هذه الزاوية ـ زاوية التطور والتقدم ـ مؤسسة منفصلة عن المجتمع الكل. فهو جزء من كل، شأنه في ذلك شأن الوضع الاقتصادي أو الصناعي أو التربوي. بتعبير آخر، إن فعالية العسكر في الإنماء مرهونة بالأوضاع والقطاعات الاقتصادية والاجتماعية العامة في المجتمع. وخير شاهد على هذا القول اتخاذ الجنود المتقاعدين من الجيش مهنة التجارة البسيطة أو سواقة التاكسيات والباصات، أو حراسة الأبنية والمزارع ـ المهن الهامشية ذاتها التي يمارسها القسم الأعظم من العمال غير المَهَرة في المدن النامية (فاتيكيوتس ١٩٦٧ : ٨٧؛ وأوبرماير ١٩٦٩).

قلنا إن العسكر بعد الاستقلال أصبح المؤسسة الأولى التي يصل امتدادها إلى فصائل المجتمع كافة؛ وبنتيجة ذلك، أخذ العسكر يجسّد أيديولوجية الدولة بالذات. وجاءت سياسة التطوع في الجيش لتكرّس هذه الأيديولوجيا. ففي لبنان، مثلاً، تؤلّف وحدات القتال في الجيش لا على أساس القدرة القتالية إنما على أساس الانتماءات الطائفية فالوحدة القتالية تشكيلة طائفية متنوعة تماماً كالدوائر الرسمية الأخرى في الدولة. وفي سورية حيث يعتبر الجيش «القوة الصاهرة» للمجتمع تُشكَّل الوحدات القتالية من الريفيين والمدينيين، المتعلمين والأميين، السنيين

والعلويين، العرب والأكراد، ومن رجال القبائل والفلاحين (الجندي لا.ت: ٤٥؛ عمران لا.ت: ١٩٣؛ برغر ١٩٦٤: ٦٣). وبهذا الشكل بات العسكر رمز الوحدة الوطنية وأداة الصّهر الاجتماعي.

هو رمز الوحدة الوطنية وليس تنظيماً أو حركة قومية. لم يكن الوعي القومي في البلدان العربية في أي زمن من الأزمان أقوى منه لدى العسكر من القطاعات الأخرى العاملة في المجتمع. وبالفعل، هناك عدد من الأحزاب والتنظيمات الطوعية ممّن يشدد على القاعدة القومية للمسلك أكثر من الجيش والعسكر. غير أن امتداد العسكر الاجتماعي جعله الإطار الأصلح لتفاعل القوم بشتى مذاهبهم. وعلى هذا الأساس يرى بعض الكتّاب أمثال عماش (١٩٦٧) وحسن مصطفى (١٩٦٤) وخطاب (١٩٦٩) بأن الجيش هو الأداة الفعّالة للوصول إلى الوحدة العربية الشاملة.

إن تصوّر العسكر على أنه أداة للتنمية ووسيلة للوحدة القومية أو الوحدة الوطنية وبأنه قوة صاهرة، هذا التصوّر لا يتماشى فعلاً مع الواقع. وطالما أنّ هناك علاقة عضوية بين العسكر والواقع الميداني، فإن هذا التصوّر يعزّز من أمر تدخّل العسكر في السياسة ولكنه لا يحدّد بالضرورة اتجاهاً معيناً له. إن عدداً كثيراً من الانقلابات ممّن تبنّى منابر سياسة متطرفة فور استلامه الحكم تحوّل إلى شيء آخر خلال ممارسته له. ويقول أحد الضباط الكبار الذين لعبوا دوراً بارزاً في

الانقلابات العسكرية في سورية أنه تلقّى الأوامر الآتية: «ضع إشارة السير إلى الشمال وأدر مقود السيارة الى اليمين» (الجندي لا.ت: ٣٩). إن تدخل الجيش في السياسة وسيطرته على الحكم مرهون لا بدور العسكر الطليعي في الإنماء والتقدّم، إنما يعتمد على النُظم الاجتماعية السائدة والمؤسسات السياسية القائمة في المجتمع كالأحزاب والتكتلات والتيارات العقائدية.

الفصل الثالث

الأسس الاجتماعية

لتدخل العسكر

يجب التأكيد، بادىء ذي بدء، أنّ تدخل العسكر في السياسة وسيطرته على مقدرات الحكم قد حصل في البلدان العربية التي تتّسم بالنظام الفلاحي ـ الزراعي، كسورية ومصر والجزائر والسودان والعراق، أكثر ممّا حصل في البلدان القبلية التركيب كالأردن والسعودية ودول الخليج. وفي ما لو حدث في البلدان القبلية التركيب كليبيا، مثلاً، فإنه يتخذ إذاك طابعاً خاصاً كإقامة نظام ديني جديد، مثلاً. والفرق بين المجتمعات الفلاحية التركيب والقبلية البنية هو أن السلطة بما فيها الإدارة العسكرية في المجتمعات الفلاحية تقع خارج المجموعة التي ينتمي إليها الفرد، بينما تقع في المجتمعات القبلية ضمن المجموعة بالذات. هذا يعني أن التنظيم العسكري في المجتمعات الفلاحية معدّ سلفاً لأن يسلك مسلك المستقل عن المجموعة التي ينتمي إليها. أمّا في المجتمعات القبلية فهو على العكس من ذلك يخضع لإرادة المجموعة واتجاهاتها. وما يُقال عن العسكر يصحّ أيضاً في مسلك المجموعة ككل. فبقدر ما

يسلك العسكر مسلك المستقل عن المجموعة في النظام الفلاحي، فإن المجتمع الفلاحي في هذا النظام يدير شؤونه بمعزل عن العسكر والسلطة المركزية.

ثم إن بروز الدول المستقلة في البلدان العربية وقيام التنظيم البيروقراطي ساهم في ربط القطاع الفلاحي، وهو الذي يشكّل الجزء الأعظم من الشعب، بالتيارات السياسية العامة. وهكذا، رويداً رويداً، تحوّل الفلاحون، بفعل التطور الزراعي والصناعي وبروز الدول الحديثة، إلى «جماهير» يُصاغ منها الشعب نفسه. والفلاحون بطبيعة تركيبتهم الاجتماعية ووضعهم الاقتصادي واستقرارهم في العيش والعمل كانوا أكثر تجاوباً مع خطط الدولة ومشاريعها الإنمائية من القبائل التي تعتبر نفسها منتهى السلطة ولها الحق وحدها في تسيير أمورها الحياتية. ويصحّ هذا القول في سياسة الدولة بالنسبة للتربية والزراعة أو في التنظيم العسكري.

فالمجتمع الفلاحي بطبيعة تكوينه معدّ سلفاً للتجاوب مع التيارات القومية والحركات الوطنية العريضة، كما يشهد على ذلك انخراط الفلاحين في الأحزاب السياسية أكثر من رجالات القبائل الذين يتعاملون مع الدولة وكأنهم دويلات مستقلة[1]. ويشير تاريخ العرب الحديث إلى أن البلدان التي يتكوّن شعبها من الفلاحين ومن أهل المدن كانوا أكثر استيعاباً لنظم التغيير من البلدان القبلية التركيب. فالتيارات

الاشتراكية، مثلاً، أو الدعوى لهذه التيارات كانت قد نشأت وسادت في البلدان ذات الطابع الفلاحي كمصر وسورية والعراق لا في البلدان القبلية كدول الخليج.

إن لتركيبة المجتمع الفلاحي تأثيراً كبيراً على إداء ومسلك العسكر بشكل عام. فالجندي الفلاح قبل وتقبّل مبادىء الانتساب إلى العسكر وتطبع بطبائع تنظيماته، غير أن هذا التطبع لم يلغِ تماماً ارتباطاته الأولية وتمسكه بعصبيته الأم. استمرّت هذه الروابط في صفوف الجيش وكانت، فيما بعد، النواة التي على أساسها قامت التكتلات السياسية والحركات الانقلابية داخل العسكر كما حصل، على سبيل المثال لا الحصر، في سورية والعراق. هذا بالرغم من انتماء هؤلاء إلى أحزاب سياسية عريضة المبنى والتركيب. ليس كل ما في الجديد جديد[2]. والجدير بالذكر أن قادة الانقلاب، ضد الوحدة في سورية سنة ١٩٦١، كانوا بأغلبيتهم من مدينة دمشق تجمعهم روابط النسب والقرابة الزوجية كما جمعتهم حينها المصالح التجارية[3]. ولعلّ الواحدة هي بعينها نتيجة للأخرى. وكذلك هي الحال بالنسبة إلى سلسلة الانقلابات التي قامت في سورية سنة ١٩٦٣ وسنة ١٩٧٠ من قبل أجنحة حزب البعث المتعدّدة. فهذه كلها كانت تتّسم بروابط النسب والقرابة والموطن[4]. ما يسمى «بالأجنحة» كان بالفعل شلة من الضباط

تجمع فيما بينهم الروابط العائلية والطائفية (الجندي ١٩٦٩ ب: ١٦٠ - ١٦١).

يجب ألّا يفهم من هذا القول أن رجالات الانقلابات العسكرية الذين تجمعهم هذه الروابط لا يستطيعون، بسبب هذه الروابط، التأثير على مجرى الأحداث وعلى عملية التحول الاقتصادي والاجتماعي. فهم أنفسهم استطاعوا تبديل النظم والمفاهيم وتغيير قوانين الملكية والاستصلاح الزراعي، كما فرضوا نظم التأميم وبعض المبادىء الاشتراكية. وهذا دليل واضح على أن بنية الجماعة لا تؤثّر بالضرورة على أدائها السياسي في الحكم. ولكنه من الواضح أيضاً أنه لا يمكن فهم الأداء السياسي العام من دون العودة إلى الروابط الأولية التي تجمع بين القادة في الحكم.

وحين يقوم العسكر بأدوار لا تنسجم مع الوظيفة التي أُعدّ من أجلها - وهي الدفاع عن حدود الدولة وحمايتها - أي حين يقوم بدور النموذج الإنمائي، ففي هذه الحالة تضعف عنده الروح العسكرية الصرف ويضعف معها التمسك بالنظام العسكري. ويصبح إذاك المبدأ القائل بوجوب حصر وظيفة العسكر في الثكنات وعلى الحدود مبدءاً مرفوضاً سلفاً (القوتلي ١٩٧٠: ٢٢٤، ٣٧٩). وكثيراً ما ينعت هذا المبدأ وكل من يقف موقفه بعقلية «البرجوازية الصغيرة»[٥]. تضعف الروح العسكرية والتمسك بالنظام العسكري

بقدر ما يتغيّر دور الجيش في المجتمع ودور الشعب في الحرب. فبدلاً من التركيز على الجيش المنتظم يأتي التركيز في هذه الحالة على «الجيش العقائدي» - وهو الشعار الذي قد يرفع لتصفية الخصوم السياسيين (الجندي ١٩٦٩ ب: ١٥٤).

إن «الجيش العقائدي» معدّ لا لأداء دوره على الحدود فحسب إنما للمساهمة في بناء المجتمع وتطويره. ويفترض هذا القول أن الأداء العسكري في القتال يتوقّف على الوضع الثوري للجندي الفرد. وعلى هذا الأساس يعزو البعض فشل العرب في المعركة مع إسرائيل إلى فقدان الشعور الثوري لدى الجندي العربي[٦]. ويؤمن هؤلاء أن المستوى القتالي للجندي لا يعتمد على تكنولوجية الحرب بقدر ما يعتمد على وضعه النفسي «كالشعور بالمرارة والألم» وبالهزة الروحية»[٧].

فإن صحّ هذا الافتراض القائل بأن الجيش معدّ أصلاً للقيام بدور طليعي تغييري في المجتمع، فلا يجوز تقويمه من خلال أدائه في الحرب. وهذا قول فيه كثير من المنطق. لذلك نرى أنه ما من حرب خاضتها الجيوش العربية إلّا وكتب لها النصر ولو خسرت المعركة. وهذا بالضبط ما حدث في بعض الحروب العربية - الإسرائيلية سنة ١٩٥٦، وسنة ١٩٦٧. لقد انتصرنا في هذه الحروب بالرغم من فقداننا الأرض[٨]. وما «الصمود» وتكرار وروده سوى جانب من جوانب

هذه الذهنية ـ هو في الأصل انتصار نفسي يأتي مع فقدان الأرض والحدود. فطالما أن الجيش معدّ للدور الطليعي والتغيير في المجتمع، وطالما أن هذه الحروب لم تبدّل من هذا الدور، فهذا طبعاً، انتصار للجيش وقادة الحكم، وبالتالي للشعب والوطن.

وهنا يأتي دور الشعب في الحرب. فالمنطق الذي ينصر الجيش في الحرب وإن خسر المعركة هو المنطق عينه الذي يعزو الفشل إلى فقدان الوعي السياسي لدى الشعب وعدم قدرته على التحرك والتعبئة والتحرير. من هنا يطالب البعض بإعلان حرب التحرير «وعسكرة الشعب» حيث يشارك كله في عملية القتال[٩]. ومن هذا المنظور، أقدمت بعض الحكومات العسكرية على اتخاذ الإجراءات الحربية في زمن السلم كتوزيع الشاي والقهوة والأرز والسكر والغاز والبنزين بالحصص المتفق عليها سابقاً، كما أقدمت على توزيع السلاح على الشعب وخاصة على المؤيدين والمناصرين والمتشيّعين.

غير أن هذا النوع من الأيديولوجيات العسكرية لم يحظَ بتأييد جميع القطاعات الفاعلة في المجتمع، ومنها الذين ينتظمون في أُطر قبلية المبنى والتركيب. فبينما تحاول المجتمعات الفلاحية التكيّف مع نُظم العسكر، تحاول المجتمعات القبلية أن تكيّف العسكر مع نُظمها العشائرية[١٠]. في المملكة الأردنية الهاشمية، مثلاً، يصرّ الجُند على الانتظام في ألوية يقودها ضباط من

القبائل ذاتها، وذلك تجنّباً للنزاعات المحتملة بين القبائل (فاتيكيوتس ١٩٦٧ : ٩٢). وفيما ينخرط الجند القبليون في الوحدات القتالية يميل المدنيون أو الفلسطينيون إلى مزاولة الأعمال الإدارية واللوجستية في الجيش. وتعتبر الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين أن تنظيم الجيش الأردني على هذا الشكل جاء ليضمن سيطرة الملك حسين على الجيش (١٩٧١ : ٤٧). ليس في هذا العمل مؤامرة أو تآمر، فالقيِّمون على الحكم في الأردن يعيشون في واقع اجتماعي معيّن ـ مجتمع مقسّم إلى فلاحين وقبائل وفلسطينيين ـ وقد حاولوا الاستفادة من هذا الواقع قدر المُستطاع.

ونرى الشيء عينه في المجتمعات العربية الأخرى المنظّمة تنظيماً قبلياً كالمملكة العربية السعودية وجمهورية اليمن الشمالي ودول الخليج. ففي هذه الدول ينخرط الجند في تنظيمين منفصلين: في الجيش وفي الحرس الوطني. ينظم الجيش تنظيماً مختصاً، وقد برز هذا التنظيم على إثر اكتشاف النفط وفور الشروع في بناء مؤسسات الدولة الحديثة. أمّا في اليمن فقد نظّم الجيش فور نشوب الحرب المصرية ـ اليمنية على إثر الانقلاب العسكري فيها سنة ١٩٦٢.

إن الفرق بين الجيش والحرس الوطني، من الناحية التنظيمية، واضح جداً. يتكوّن الجيش بما فيه القوى الجوية والبحرية بأغلبيته الساحقة من الجُند الحضر ومن المدنيين والخبراء الأجانب. ففي المملكة العربية

السعودية يؤتى بعناصر الجيش من الحجاز (هيروتس ١٩٦٩ : ٢٥١) وفي اليمن من الشوافع، وكان ذلك خلال عملية تحديث الجيش في هذا البلد. فالجيش القبلي نادراً ما يتخطّى حدوده التنظيمية في سبيل السيطرة على الحكم. وغالباً ما يقف إلى جانب الحكم المدني المبني على مبدأ التراتبية المميزة بين القبائل. ولهذا نرى أن غلوب باشا، وهو أول من حاول استعصاء القبائل في الجيش الأردني، كان قد تجنّب تجنيد الفلاحين والمدنيين والفلسطينيين في الجيش. أمّا في ليبيا فالأمور غير واضحة بالنسبة للسياسة التي اتبعها الملك إدريس في التجنيد، ولا نعرف الكثير عن السياسة التي يتبعها القذافي اليوم (هيروتس ١٩٦٩ : ٢٣٣ ـ ٢٧٣). وفي دول الخليج فغالباً ما كان يؤتى بعناصر غريبة إلى الجيش، كأهل ظفار والبلوش وبني كعب، بالإضافة إلى العمانيين والفرس والباكستانيين (برات ١٩٧٣ : ٤٧ ـ ٤٩).

أمّا الحرس الوطني فقد نظم على أسس مختلفة جداً عن الجيش. فالسياسة المتبعة في تجنيد الحرس الوطني تعتمد اعتماداً شبه كلي على حصص موزّعة على القبائل الأصيلة التي يتشكل منها البلد (هيروتس ١٩٦٩ : ٢٣٦، ٢٥٢، ٢٥٧). هذا النوع من التجنيد يحتفظ للقبائل بحق الإشراف على مسلك الجند. والمعلوم أن الحرس الوطني هو تشكيلة أمنية تسعى في الأساس إلى بسط سلطة الدولة في الداخل. ولذلك نرى أن هذا

التنظيم يزداد عدداً في الأزمات ويقل في حالات السلم والاستقرار. وغالباً ما يبقى المجنّد بين أهله، يشارك في عملية الإنتاج؛ وعند الحاجة يخرج بسلاحه مدافعاً عن الحكم.

الحرس الوطني تنظيم أقرب إلى التركيبة السياسية منه إلى العسكر. فالمجنّد في هذا التنظيم لا يختلف تدريبه العسكري، لا كماً ولا نوعاً، عن التدريب الذي يتلقاه عادة الرجل الشاب لدى القبائل. ولهذا نرى القبائل تؤثر الانخراط في صفوف الحرس الوطني بدلاً من الجيش النظامي. وبالفعل هذا ما حصل في ليبيا أثناء حكم الملك إدريس، وفي اليمن خلال الاحتلال المصري الأخير، وما يحصل في السعودية ودول الخليج الأخرى اليوم. ويكاد الأردن أن يكون البلد الوحيد الذي نجح في تطويع القبائل في صفوف الجيش النظامي. ولهذا السبب أصبح الجيش الأردني مثالاً يُحتذى به في البلدان الأخرى، وأخصّها بلدان الخليج، التي يقوم الحكم فيها على تراتبية قبلية واضحة[11]. هذا مع العلم أن الجيش النظامي في الأردن يقوم على توازن حسّاس بين القبائل من جهة والفلاحين والمدنيين من الجهة الأخرى. وعلى كل حال، إن التركيبة السياسية والبيروقراطية في الأردن فريدة من نوعها في العالم العربي. فهي الدولة الوحيدة التي تجمع بين القبائل عن طريق التركيبة البيروقراطية بدلاً من السلفية الدينية كما فعلت الحركة الوهابية في

الجزيرة العربية والحركة السنوسية في ليبيا أو المهدية في السودان. ومن الممكن اعتبار «الثورة الثقافية» التي قام بها القذافي في ليبيا ضرباً من ضروب العمل الجماعي المبني على الدين.

هذه كلها ـ الحركات الدينية والبيروقراطية أو المؤسسة الملكية ـ تفعل في المجتمعات القبلية عن طريق تنظيم معقّد أساسه إعادة توزيع الثروة والمال. والسبب في ذلك هو أن القبيلة نظام سلطوي متكامل يستمد شرعيته من عصبية العشيرة وتماسكها. وهذا على عكس المجتمعات الفلاحية ـ الزراعية حيث تكمن السلطة في البيوتات الإقطاعية أو في المدن خارج المجتمع الفلاحي. والواضح أن البيوتات الإقطاعية هي بالذات امتداد لسيطرة الدولة في المدن. هذا يعني أن سيطرة الجيش النظامي في المجتمعات القبلية على الحكم قد يخل من التوازن بين القبائل والفصائل الاجتماعية التي تتكوّن منها الدولة، ويهدد بالتالي كيان الدولة ومؤسساتها بما فيها الجيش والعسكر. فلا يمكن لفريق معين في هذه التركيبة المتوازنة أن يسيطر بمفرده على الجيش والدولة ـ وإن فعل، فإنما يفعل ذلك في سبيل الدين.

ومن هذا المنطلق، نرى أن الانقلابات العسكرية في المجتمعات القبلية كانت تقوم بها العناصر غير القبلية في الجيش وكانت كلها فاشلة تقريباً كما حصل فعلاً في الأردن والسعودية والبحرين في فترات زمنية

متفاوتة. فالمظاهرات والاضطرابات التي قامت في الأردن سنتي ١٩٧٤ و١٩٨٨ وشارك فيها الجيش، لم تكن محاولة انقلابية بقدر ما كانت حركة عصيان احتجاجاً على غلاء المعيشة لا على الدولة وشرعيتها.

ويستنتج من هذا القول أنّ تدخّل العسكر في السياسة وسيطرته على الحكم يتوقف على النموذج الأم الذي نشأ عليه وعلى تركيبة المجتمع وفصائله بشكل عام.

الفصل الرابع

النموذج الأم لبنية الجيش

إن مسلك العسكر في الحرب وتدخّله في السياسة أو سيطرته على الحكم يتوقف على طبيعة علاقته بالمؤسسات السياسية الأخرى وعلى مدى تميّز المؤسسات العسكرية عن المؤسسات المدنية في المجتمع[1]. هذا التميّز الذي بدوره يتغيّر بتغيّر الخلفية الحضارية والتنظيم البيروقراطي والخبرة التاريخية والمستوى التكنولوجي، أو كلها مجتمعة مرة واحدة. فالنموذج العسكري في العالم العربي الذي نشأ في ظل الاستعمار الأوروبي ممزوجاً بخلفية البيروقراطية العثمانية والقاعدة الفلاحية ـ الزراعية للمجتمع لا يمكن أن يسلك المسلك نفسه الذي يسلكه العسكر في المجتمعات الصناعية المستقلة في أوروبا. ففي أوروبا نشأ العسكر في ظل الحروب القومية بين الدول وفي ظل الصراع السياسي لأجل إرساء القواعد الديمقراطية في الدولة، كل هذا من خلال بروز المجتمع الصناعي المديني وانكفاء المجتمع الفلاحي ـ الزراعي. فجيش هذه نشأته لا يمكن أن يتخذ المثال ذاته الذي يتّخذه الجيش في المجتمعات النامية في العالم الثالث.

ظهرت العسكرية الأوروبية، كمؤسسة مختصّة، بادىء ذي بدء في بروسيا في أوائل القرن التاسع عشر (هنتنغتن ١٩٦٧ : ٣٩). واكتسبت منذ نشأتها سمات خاصة تميّزها عن غيرها من المؤسسات. فعلى الصعيد الشخصي، تشدد العسكرية الأوروبية على الانضباط الكامل والمنطق العقلاني في الأداء، وعلى المعرفة العلمية البعيدة عن الاستلهام العاطفي والتصوّر الخيالي (هنتنغتن ١٩٦٧ : ٦٠). وعلى الصعيد التنظيمي، فهي تشدّد على الشرف العسكري وعلى الرقة في التعامل مع المدنيين ممزوجة بالاستقامة والمروءة، كما فرضت على الجند التكاتف والتعاضد والعمل كفريق واحد موحّد[٢]. ومن المسلمات الأساسية للجيش الترفّع عن السياسة والانغماس في الصراعات المحلية الضيقة؛ هذه المسلمات فرضتها الأحداث التاريخية على السياسيين والقادة العسكريين في آنٍ واحد (جنوتس ١٩٦٠ : ٣٨٨). فبقدر ما عارض العسكريون تعيين الجنرالات ذوي الميول السياسية في مناصب الدولة العليا، تصدّى السياسيون لاستعمال الأداة العسكرية سبيلاً لتغذية النفوذ السياسي وتقويته. وهذا ما يشهد عليه تاريخ الصراع بين قادة الجيش والسياسة في أوروبا والولايات المتحدة الأميركية (جنوتس ١٩٦٠ : ٣٨٠ - ٣٩٠).

فإذا ما قارنّا تاريخ نشأة الجيش المختص في أوروبا مع نشأته في الشرق الأوسط تبيّن لنا الفرق الشاسع

بين هذه وتلك. فباستثناء مصر والمغرب (أو تركيا وإيران)، بحيث إن نشأة الجيش المختصّ تعود إلى زمن بعيد، فإن أكثرية الجيوش في البلدان العربية الأخرى تأسست بعد الحرب العالمية الأولى عندما أصبحت هذه البلدان دولاً مستقلة تحت رعاية الاستعمار الأوروبي[٣]. وجاء تأسيس الجيش النظامي المختصّ كجزء لا يتجزّأ من خطة شاملة لإقامة الدولة الحديثة كالمجالس النيابية والمحاكم المدنية والدوائر البيروقراطية والتنظيمات البلدية والمصالح الإنمائية المتنوّعة.

فقد شهدت العشرينات من هذا القرن تحول النظم الدولتية المتشعّبة من أوروبا إلى الشرق الأوسط وغيرها من بلدان العالم الثالث، وهذا بغضّ النظر عمّا إذا كانت هذه الدول قد خضعت لسيطرة الاستعمار الأوروبي أم لم تخضع. فهذه البلدان التي لم تخضع لسيطرة الاستعمار الأوروبي كتركيا وإيران، كانت قد تأثّرت بالنظم الأوروبية قبل ذلك التاريخ بزمن بعيد، وتبنّت عدداً كبيراً منها. تأثّرت تركيا بالنظم الأوروبية في عهد كمال أتاتورك وكان قد سبقه إلى ذلك محمد الفاتح في أواسط القرن التاسع عشر، وتأثّرت إيران بهذه النُّظم في زمن رضى شاه بهلوي في العشرينات من هذا القرن.

هذا يعني أن تبنّي البلدان العربية للنُّظم الأوروبية في الدولة جاء نتيجة لدوافع خارجية بدلاً من أن يأتي

نتيجة لسد حاجات داخلية تنبع من صميم المجتمعات العربية عينها. فلا عجب إن جاءت هذه النُظُم، بما فيها التنظيم العسكري، لا لتخدم مصالح داخلية محلية، إنما لتسهّل أطماعاً خارجية واضحة. فالتمييز بين قادة العسكر والسياسيين، أو بين الانضباط العسكري والمسلك المدني قلّما اتُّبِع في العالم العربي كما اتُّبِع في أوروبا. «العسكرية» كمجال للاختصاص المسلكي عندنا، لم تكن تختلف في الجوهر عن المسلك الرجولي والقيم «العنترية»، أو شرف الدفاع عن الأرض والعرض. فإذا راجعنا، مثلاً، أعداد مجلة جيش الشعب الصادرة في سورية سنة ١٩٧٤ نرى أنّ القيم العسكرية التي تحاول بثّها في صفوف الجنود لا تختلف، لا كمّاً ولا نوعاً، عن القيم المسلكية المُناطة بالشباب. وهي «الرجولة» و«الشرف» و«الكرامة» و«الثأر» و«الغضب» و«الصمود» و«المرارة» و«نصرة الضعيف» و«الدفاع عن الأعراض» وغيرها. فالصّفات العسكرية كالانضباط وعدم الليونة في التعامل وفقدان الحس العاطفي التي تميّز بين العسكري والمدني في الغرب الأوروبي لا يوازيها المثال عينه في الشرق العربي.

وفي هذا السياق المقارن وضع جنوتس (١٩٦٤: ١٠ ـ ١١) في بيانه التصنيفي عن الشرق الأوسط، والمستمدّ من وظائف الحكم، التنظيمات العسكرية في أربعة نماذج. أولاً، النموذج السلطوي الذي يقوم على

أساس حكم الشخص ـ الفرد كالوضع في المملكة العربية السعودية. ثانياً، النموذج السلطوي الذي يقوم على حكم الحزب الواحد كالوضع في اليمن. ثالثاً، النموذج الديمقراطي أو شبه الديمقراطي الذي يقوم على أساس ثنائي في الحكم بين الفرقاء السياسيين كما هي الحال في المغرب وتونس ولبنان. رابعاً، النموذج التكتلي الذي يقوم على أساس التحالف بين العسكريين والمدنيين كما هي الحال في تركيا والجزائر وسورية والأردن. خامساً، النموذج الأوليغركي حيث يشرف على الحكم عدد قليل من الأشخاص كما هي الحال في مصر والعراق واليمن أو كما كانت عليه الحال في باكستان. إن تصنيف جنوتس هذا مستمدّ من وظائف الحكم لا من كيفية ارتباط العسكر بالمجتمع ككل. فإذا ما نحن اعتمدنا الأسلوب الآخر لرأينا أنّ البيان التصنيفي للعسكر يتغيّر تغيراً جذرياً بالنسبة إلى ارتباط العسكر بالمجتمع، ويكون من الممكن عندها التمييز بين أربعة نماذج. أولاً، النموذج القومي، أي الذي يصبو إلى إقامة دولة قومية ضمن الحدود التي يعمل فيها. ثانياً، النموذج التحريري، أي الذي يتبلور خلال عملية الجهاد لنيل الاستقلال. ثالثاً، النموذج الفئوي، أي الذي تسيطر عليه الأقليات. رابعاً، النموذج القبلي، أي الذي تسيطر عليه التنظيمات والعصبيات العشائرية.

وهنا يجب التأكيد على أن هذه النماذج التصنيفية

ليست قوالب جامدة لا تتغيّر أو تتبدّل. فهذه، ككل المؤسسات الأخرى، خاضعة لنظم التغيير مع تبدل الظروف المعيشية والسياسية. فمن الممكن أن تتبنّى دولة ما تنظيماً عسكرياً معيّناً في سبيل التحرير وعندما يستتب لها الأمر تأخذ ببناء قواعد النموذج القومي، وهكذا دواليك. ففي مصر، مثلاً، اتّبع العسكر في أول الأمر التنظيم الفئوي، ولكن سرعان ما تحوّل هذا الأخير الى النموذج القومي فوراً بعد قيام الثورة المصرية في أوائل الخمسينات ونشوب الحروب المتتالية ضد اسرائيل. وهكذا، وبالمنطق ذاته، تحوّل الجيش في الجزائر من جيش تحرير إلى تنظيم قومي مستقر بعدما نالت الجزائر استقلالها.

فمن أبرز مزايا النموذج القومي أنه يفسح المجال أمام الشعب، بجميع أطرافه، كي يشارك بالخبرة العسكرية، الأمر الذي يؤدي بالتالي إلى سيطرة الإثنيات الغالبة في الشعب على الجيش. ويظهر أن التحوّل الى النموذج القومي كثيراً ما يترافق مع انهيار التسلط الأجنبي، أو عندما تبدأ القوى المحلية تتحرك للمشاركة في قرار التشريع الدولتي. وهذا بالفعل ما حصل في تركيا وإيران إثر الحرب العالمية الأولى وانحلال الإمبراطورية العثمانية، وما حصل في الجزائر بعد انكفاء الاستعمار الفرنسي.

إن معارك التحرير وبروز الإثنيات الغالبة إلى الواجهة من خلال هذه المعارك تطغى على الجيش

والخدمة العسكرية سمة مميّزة تزيل عنه كثيراً من الأدران الشائبة التي اعترته أثناء فترة الاستعمار. فمن خلال معارك التحرير يكتسب الجندي نوعاً من الاعتزاز بالنفس ومكانة مرموقة بين قومه، الأمر الذي يدفع بالشباب إلى التطلع نحو الخدمة العسكرية والتطوّع في الجيش بشيء من الطموح.

أن يصبح العسكر موضع اعتزاز وشرف قوميين، فهذا يجعل المجنّدين في صفوفه، وخاصة الضباط المثقفين، ينظرون نظرة خاصة إلى أنفسهم والدور الذي قد يلعبونه في المجتمع. هذا التصوّر عن الذات يجعل الضباط ينظرون إلى الساسة التقليديين نظرة اللامبالاة، لا بل الازدراء. فالشرف العسكري أكبر من التعامل السياسي ـ هذا ما يعتقدونه على أي حال. إن العسكر بطبيعة تكوينه وفلسفة وجوده يسعى للإجماع بينما يتنافس السياسيون للدفاع عن مصالحهم أو مصالح من يمثلون، فيتبيّن للعامة أن الانغماس في السياسة يولّد النزاع المستديم، والابتعاد عنها أصلح للحال. من هنا يتراءى للبعض أنه بينما يتطلّع الجيش للإجماع القومي يعمل السياسيون لكسب المصالح الفئوية. هذا الفرق بين تطلعات العسكر وتطلعات السياسيين يفسح المجال أمام العسكر للتدخّل في السياسة والسيطرة على الحكم، كلما تراءى له أنّ النزاع الفئوي بين السياسيين قد يصل بالبلاد الى الطريق المسدود ـ أي إلى التجزّؤ والتفتت القومي

والوطني. هذا ما فعله الجيش في الجزائر عندما قام بقيادة بومدين على إثر التشتّت العقائدي الذي أخذ يعصف بقادة البلاد في عهد بن بلاّ. إذ استطاع الجيش بالفعل أن يضع حداً للتنازع العقائدي بين المنتصرين في معركة التحرير وبذلك ساهم في إرساء قواعد الاستقرار وبناء مؤسسات الدولة الحديثة.

وبخلاف النموذج القومي للعسكر، الذي كثيراً ما يبرز من خلال معركة التحرير، فإن النموذج الفئوي الذي تسيطر عليه الأقليات ينمو ويترعرع إمّا في ظل الاحتلال الأجنبي أو في ظل العهود التي استمرت في السلطة منذ ما قبل الحرب العالمية الأولى. ويتمثّل النموذج الفئوي المبني على الأقليات أكثر ما يتمثّل في التنظيم العسكري الذي اتّبع وما زال يتّبع في كل من سورية ولبنان وإلى حدّ ما في العراق بحيث تسود الأقليات والطوائف. أمّا النموذج الثاني، الذي هو استمرار لعهود سابقة فيتمثّل في التنظيم العسكري في المغرب حيث يتكوّن معظم الجيش من الإثنية البربرية. فعسكر هكذا بنيته يتطلع دوماً إلى دور سياسي، فهو أصلاً تحزّب شبه سياسي يتمثّل بالطوائف والأقليات والإثنيات العرقية.

إن استعداد الجيش الفئوي للتدخّل في السياسة يقوى ويزداد عندما يسيطر المدنيون الذين ينتمون إلى الإثنيات الغالبة في المجتمع على الدولة ومقدراتها. أمّا في لبنان حيث تقوم دعائم الدولة، بما فيها الجيش،

على توزيع متوازن بين الطوائف فقد يتجنّب العسكر التدخل في السياسة مباشرة حتى وإن كانت البلاد تعاني من حرب مريرة، كالتي تعصف الآن في لبنان. صحيح أن صيغة التوازن الطائفي في الجيش في لبنان حالت دون سيطرة العسكر على الحكم، ولكنه من الصحيح أيضاً أن هذا التوازن عينه قد أضعف الدولة وأضعف الجيش معاً.

إن النموذج الفئوي المبني على أساس تسلط الأقليات والطوائف على الجيش يضعف من قدرة الحكم على التعبئة العامة في الأزمات والحروب. ولعلّ الحكم في هذه البلدان كان أقدر على التعبئة العامة قبل سلسلة الانقلابات العسكرية التي أخذت تعصف في هذه الدول منذ سنة ١٩٤٩، مما هو عليه اليوم. أما في لبنان فقد انهار الجيش كمجموعة موحّدة عندما وضع على المحك أثناء الحرب اللبنانية الدائرة منذ العام ١٩٧٥. وبالفعل أخذ الجيش اللبناني يشارك في الحرب فقط عندما انقسم على نفسه بعد تجربة الأحدب الفاشلة في آذار [مارس] سنة ١٩٧٦.

وأمّا في ما يتعلّق بالمغرب فهو مميّز في هذا الشأن. إذ إن محاولات الاستعمار الأوروبي للفصل بين الإثنية العربية والبربرية (ميكود ١٩٧٢: ٤٣٣ ـ ٤٣٨) باءت كلها بالفشل، مما يعني أن الإثنية البربرية في الجيش كانت دائماً تشعر وكأنها جزء لا يتجزأ من النموذج الإسلامي العام. فالإسلام في المغرب يجمع بين

الإثنيات المتنوّعة، يوحدها ويوحد أهدافها، وهذا ما لا يمكن قوله بالنسبة لدور الدين في المشرق العربي.

أمّا النموذج القبلي فقد بدأ يظهر ولأول مرة في الأردن في الثلاثينات من هذا القرن على إثر الاشتباكات بين العرب والمهاجرين اليهود إلى فلسطين (كلوب ١٩٤٨، ١٩٥٧؛ فاتيكيوتس ١٩٦٧)، وبدأ يتطوّر في الجزيرة العربية وبلدان الخليج بعد اكتشاف النفط وبناء مؤسسات الدولة. والجدير بالذكر هنا أن «القبيلة» في هذه الدول ليست نظاماً اجتماعياً متكاملاً كما هي عليه بالنسبة للعرب الرحّل. هي تنظيم اجتماعي يتعايش مع تنظيمات اجتماعية أخرى كالتنظيم الفلاحي القائم في الريف أو الحضري القائم في المدن. ويختلف التنظيم القبلي عن غيره من النُظم الاجتماعية باعتماده الأصول السلالية والتسلسل النسبي قواعد أساسية لضبط الزواج والتفاعل الاجتماعي وتوزيع المناصب والمال والثروة. التنظيم القبلي تنظيم اجتماعي تسيطر فيه العصبية العشائرية على مسلك الأفراد، وتنظم فيه العلاقات بين القبائل على أساس التحالفات التقليدية.

وكان القطاع القبلي مع بروز الدول في الجزيرة العربية والخليج أقوى القطاعات، إذ كان يسيطر على الموارد الاقتصادية وبالتالي على القرار السياسي. وبذلك استطاع أن يسيطر على مرافق الدولة بكاملها بما فيها الدفاع والأمن والمحاكم والتنظيم البيروقراطي.

ومن خلال هذه السيطرة توزّع مناصب الدولة ودوائرها حسب ترتيب سياسي قبلي واضح. تحتفظ العائلة الحاكمة لنفسها بالوزارات والدوائر التي لها مدلول أمني كالجيش والحرس الوطني والأمن العام والداخلية وغيرها، وتوزع المناصب الإنمائية والاقتصادية على المدنيين والقبائل المستضعفة الذين يعرفون في الخليج «ببني خُضير». ومن المعلوم أن لفظة «أخضر» في العربية القديمة كانت تعني أسود، وهي إشارة واضحة إلى الذين لا أصل قبلياً لهم. وبدأ تقسيم المجتمع إلى «قبلي» «ومدني» يظهر مع اكتشاف النفط والتحولات الاجتماعية التي رافقته[٤].

إن النموذج القبلي للعسكر، كالنموذج الفئوي، تركيبة حزبية، يمثّل ويتمثّل فيه فريق معيّن دون غيره في المجتمع. ولكنه يختلف عن النموذج الفئوي لكونه جزءاً لا يتجزّأ من الحكم ـ هو في الأصل امتداد سياسي للحكم، قالب من قوالب الصيغة الحاكمة. هذا بخلاف النموذج الفئوي الذي تسيطر عليه الأقليات والطوائف، الأمر الذي يضع العسكر في قالب مناقض للحكم. فالطوائف في المشرق العربي الإسلامي كانت وما زالت تعمل كحركات ثورية تناهض الحكم المركزي. وربما استمرّت هذه الثورية تعمل بصيغة أخرى، بالانقلابات العسكرية، عندما سيطرت الطوائف على الجيش. طبعاً، يصحّ هذا القول في بعض الدول حيث يسيطر الجيش على

الحكم، ولا يصحّ في الدول الأخرى كمصر، مثلاً، حيث جاءت سيطرة الجيش «ثورة» على التشرذم السياسي.

إنّ الانضباط العسكري في النموذج القبلي لا يلغي بالضرورة تأثير العصبية القبلية في الجيش، فتبقى هذه إذاك قوية متينة لا تزعزعها رياح التنظيم الجديد. الأمر الذي يضعف الروح العسكرية الصرف ولكنه يقلّل من إمكانية تدخّل العسكر في السياسة والسيطرة على الحكم. ومن الملاحظ للآن أن سيطرة العسكر على الحكم عن طريق الانقلابات كانت قد قامت في البلدان العربية التي تتّصف مجتمعاتها بالتنظيمات الفلاحية ـ الزراعية المنبثقة من خلفية إقطاعية كمصر وسورية والعراق، لا في المجتمعات القبلية كالمملكة العربية السعودية وبلدان الخليج. فلا عجب إذاً أن نرى هذه العسكرية تتبنّى مبادىء العدالة الاجتماعية في الحكم، كما يتبنّى البعض منها تطبيق القواعد الاشتراكية وحصرها في الإصلاح الزراعي وبتوزيع الأراضي على الفلاحين. إن الخلفية الإقطاعية لهذه المجتمعات الفلاحية جعل العسكر يتبنّى سياسة توزيع الأراضي على الفلاحين، هذا مع العلم أنّ الأكثرية المتطوعة في الجيش هم أنفسهم من الفلاحين أو من الأصل الريفي.

إن استمرار العصبية القبلية في الجيش من شأنه أن يُضعف قدرته على القتال في الحروب. والواقع أنّ

النماذج القبلية للعسكر لم تقع في تجربة الحرب قط. إنّ أكثر الحروب التي قامت في العالم العربي حتى الآن، كانت تُقاتل فيها الجيوش الفلاحية الأصل كسورية ومصر والعراق دون غيرها من البلدان العربية.

لقد أثبت النموذج القبلي للعسكر فعاليته في حفظ الأمن الداخلي، فهل يستطيع أن يُثبت قدرته في الحروب الخارجية؟ الجواب على هذا التساؤل مُناط بالأحداث القادمة. غير أنه من المشكوك فيه أنّ جيشاً مبنياً على أساس التوازن بين القبائل، كالنموذج القبلي، قادر على تحمّل عبء القتال لفترة زمنية طويلة.

إن الانضباط العسكري الحديث والتمسّك بقيمه لا يتّفق مع استمرار العصبية القبلية في الجيش. فالواحد ينقض الآخر، يعمل ضده ولا ينسجم معه. وما التنظيم الثنائي للعسكر ـ جيش نظامي يعمل جنباً إلى جنب مع الحرس الوطني ـ المتبع في كثير من البلدان القبلية التركيب سوى تعبير واضح عن هذا التناقض[٥]. والجدير بالتأكيد أن ثنائية التنظيم العسكري كانت قد قامت في الأصل كمحاولة للتغلّب على التناقض القائم بين الانضباط العسكري والعصبية القبلية. هذان التنظيمان ـ الجيش النظامي والحرس الوطني ـ يختلفان في أساليب التجنيد والتدريب، كما وأنّهما يختلفان في مستوى التكنولوجيا القتالية التي لديهما. يجنّد الحرس الوطني على أساس توزيع

الحصص بين القبائل، وهو ترتيب قديم ما زالت تتبعه القبائل، بينما يجنّد الجيش النظامي من الحضر الذين يسكنون القرى أو المدن، أو من الغرباء في بعض الأحيان. ثم إن هذين التنظيمين يختلفان في طريقة التجنيد. فبينما يختار شيوخ القبائل وأمراؤها المتطوعين في الحرس الوطني ويتلقّون تعويضات شهرية لقاء قيامهم بهذا العمل، يتبع الجيش النظامي إجراءات أخرى تُعدّها وزارة الدفاع. الجيش النظامي امتداد مباشر لسيطرة الحكم. يركّز الجيش النظامي في المملكة العربية السعودية، مثلاً، على القوى الجوية، بينما يركّز الحرس الوطني على الوحدات القتالية على الأرض. وهناك من يقول إن الوحدات القتالية على الأرض تلعب دوراً هاماً في الانقلابات كما حدث في سورية والعراق ومصر، ولذلك جاءت تركيبتها على أساس تطوع قبلي. وبالفعل، إن المحاولة الانقلابية الوحيدة التي قامت بها القوات الجوية كانت محاولة الشواف الفاشلة في العراق التي قامت في أوائل الستينات من هذا القرن، والتي دُمّرت تدميراً كاملاً.

هذه الجردة المختصرة لنماذج العسكر تشير بوضوح إلى أن تدخل العسكر في السياسة ومحاولته السيطرة على الحكم مُناط بالتركيبة الاجتماعية للعسكر ونشأة هذه التركيبة. ويأتي التدخل السياسي للعسكر على درجات متفاوتة تبدأ بممارسة الضغوط السياسية وتنتهي بالانقلاب والسيطرة على الحكم. فالعسكر يمارس

ضغوطاً سياسية في كل جيوش العالم، غير أنه ينتقل إلى السيطرة على الحكم في بعض البلدان دون غيرها.

بالنسبة إلى العالم العربي، يظهر أن السيطرة على الحكم كثيراً ما تترافق مع القواعد الفلاحية للمجتمع. ومع بروز النموذج الفئوي وتحوّله إلى نموذج قومي تطال أطرافه جميع فصائل المجتمع بما فيها الأرياف. وعندما يدخل الفلاحون العسكر ويسيطرون عليه ينقلون إلى تنظيمه آمالهم وآلامهم. آمالهم في السيطرة على الحكم وآلامهم في تطبيق مبادىء العدالة الاجتماعية وأهمّها إعادة توزيع الأراضي واستصلاحها. وعندما يصبح الضابط سياسياً يقع في فخّ السياسة، أي العمل لمصلحة الفئة التي ينتمي إليها. وسرعان ما تعود الأوضاع إلى الدوران في الحلقة المفرغة. إن استبدال السياسي التقليدي بالضابط السياسي لا يزيد من إمكانية تطوّر المجتمع بشيء. فالتطور مرهون بمستوى الشعب لا بمستوى من يحكمه. إن الأحزاب السياسية التي استطاعت أن تسيطر على سدّة الحكم عن طريق العسكر في بعض البلدان العربية لم تستطع أن تلغي القيم المهترئة التي تسيطر على الشعب. وبقي الحكم في وادٍ والشعب في وادٍ آخر. يتحدّث الحكم عن الإنماء والتنمية ونُظُم التقدّم والوحدة ويبقى الشعب يصارع أوضاعه المتخلفة. ولعلّ الحروب التي شنّها ويشنّها العسكر الحاكم هي المسؤولة عن بقاء الشعب يعاني تخلّفه.

الفصل الخامس

العسكر كمؤسسة سياسية

يتحرّك العسكر، بشكل عام، للسيطرة على الحكم عندما يصبح قوة سياسية ضاربة تطغى على المؤسسات السياسية الأخرى ـ أي عندما يصبح أقوى من الأحزاب والتحزّبات السياسية أياً يكن منشأها وطبيعة تكوينها[1]. فالعسكر، كيفما كانت بنيته، أكان تنظيماً مختصاً أم نموذجاً للإنماء والتنمية، فهو في الأساس مؤسّسة سياسية. هو قوة الأمن الشرعية في البلاد وأداة السلطة في الدولة، وفيه يصهر شباب الوطن وتصقل فيه مزايا قادة البلاد (كمبل ١٩٦٣ : ١٠٥). شأن الجيش في هذا المضمار شأن الأحزاب والنقابات والنوادي والحركات السياسية وغير السياسية. والجيش، كغيره من المؤسسات والتجمعات السياسية، مدعو سلفاً للمشاركة في القرار السياسي العام، هو يشارك في هذا القرار وإن كان خارج الحكم. إن مدى مشاركة الجيش في القرار مناط بالظروف السياسية العامة في البلاد، ومدى سيطرة الأحزاب والتكتلات السياسية على مصادر القوة والنفوذ[2]. هذا يعني أنّ تدخل الجيش في السياسة وسيطرته على الحكم لا

يتوقّف على الخلفية الحضارية للشعوب بقدر ما يعتمد على طبيعة تكوين مراكز القوة والنفوذ في البلاد وموقع الجيش من هذه المراكز.

ففي البلاد العربية التي سيطر الجيش فيها على الحكم تنتظم المراكز السياسية في دائرتين: دائرة الأحزاب العقائدية المستحدثة ودائرة الزعماء التقليديين من ذوي النفوذ المحلي الموروث. فالأحزاب السياسية العريضة الأفقية التكوين والتي تجمع بين مصالح القطاعات المتنوعة من الشعب العامل ـ هذه الأحزاب غائبة لا بفعل تآمر الحكم وإنما بفعل فقدان الوعي السياسي العام وانتساب الشعب إلى أصوليات وعصبيات متنوّعة كالقبائل والعشائر والطوائف «والبيوتات» النافذة في المجتمع. إن الأحزاب العقائدية السائدة كحزب البعث أو الحزب القومي الاجتماعي أو الحزب الشيوعي أو الأحزاب الأخرى المتنوّعة والتي انبثقت عن الحركة الناصرية أو حركة القوميين العرب أو حركة القومية اللبنانية ـ هذه الأحزاب هي أقرب إلى «إرساليات» تبشيرية منها إلى أحزاب عامّة تتبنّى منابر الدفاع عن مصالح القطاع الذي تمثّله من الشعب[3].

إن أكثرية المنخرطين في هذه الأحزاب هم من الشباب الصاعد الذي لم يدخل معترك الحياة بعد. ومنهم من يهمل هذه الأحزاب بعد الزواج أو بعد العمل في وظيفة مستقرّة. توجُّه هذه الأحزاب هو

توجُّه خلقي أكثر منه سياسي. لذلك تراهم يتجنّبون الانغماس في العمل السياسي اليومي ناكرين على أنفسهم حق المشاركة في القرارات العامة. هم يتوجّهون، كما يقولون، إلى الأهداف البعيدة المدى لا إلى «الغايات» الآنية كباقي السياسيين. يعملون للمستقبل، للجيل الناشىء، لا بل للأجيال القادمة. ففي الستينات، قبل سيطرته على الحكم في سورية والعراق، كان لحزب البعث جناحان: جناح يدعو إلى السيطرة المباشرة على الحكم وكان يعرف «بالمدرسة المستعجلة» وكان أكثرية مؤيديه من العسكر، وجناح آخر يدعو إلى «العمل الجماهيري» الهادىء في سبيل توعية الشعب وتثقيفه (الرزاز ١٩٦٧: ٣١)[4]. كان الهدف الأسمى للجناح الهادىء خلق «الرجل العربي الجديد»، لا السيطرة على الحكم عن طريق الانقلاب العسكري. كان يؤمن هؤلاء أن العربي يتحلّى بالقدرة الخلقية للوصول إلى أعلى مراتب التقدّم والرقي (السيد ١٩٧٣: ٢٦٠).

ولكثرة ما كان يشدّد حزب البعث على المسلك والأخلاق وشحذ الشخصية، جاءت أكثرية مؤيديه من الشباب المثقّف من الطلاب والأساتذة (الجندي ١٩٦٩ ب: ٥٠؛ عمران لا.ت: ١٤٧). أمّا الرجل العادي الذي يهتم بكسب لقمة العيش فكان يعتبر هذه الأحزاب العقائدية تجمعات ونوادي رومنطيقية تحلم بإنجاز الصعب والمستحيل[5]. هذه الأحزاب تعمل «للأجيال الصاعدة» «وللأهداف البعيدة المدى»

كالوحدة العربية أو الوحدة السورية، كما تعمل للتغيير الثوري والتحوّل الاجتماعي والاقتصادي، ولا تعمل كالأحزاب العادية إلى كسب منافع آنية دفاعاً عن مصالح أعضائها (عمران لا.ت: ١٥٣). وبسبب هذه الأهداف التثقيفية عرف قادة هذه الأحزاب في أوساط مؤيديهم «بالمعلّمين». كان هؤلاء يعتبرون لفظة سياسي نابية لا تتوافق وأسلوب عملهم أو نشاطهم التثقيفي.

غير أن هذه المواقف أفقدت هذه الأحزاب المنبر السياسي الذي يجتذب «الجماهير» وأصبحت بالتالي قدرتهم على التعبئة العامة محدودة جداً[٦]. لم تتمكّن هذه الأحزاب من تعبئة أو تجييش ما يسميه عمران، وكان أحد قادة البعث البارزين في سورية، «القطاع العملي» في المجتمع والمؤلف من العمال والمزارعين والحرفيين والتجار. على العكس تماماً، فقد حظيت هذه الأحزاب بتأييد ما يسميه عمران «القطاع المجرّد» من الشعب والمؤلف من الطلاب والأساتذة والضباط والجنود وموظفي الدولة (عمران لا.ت: ٥٨). وضمن هذا «القطاع المجرد» جاء المؤيدون من الأقليات ومن العائلات المستضعفة التي كثيراً ما كانت تنتمي إلى بيوتات إقطاعية قوية (السيد ١٩٧٣: ٣٧).

أمّا الدائرة الثانية، دائرة التكتلات السياسية، فتتألّف من تحالفات آنية يسيطر قادة كل منها على فريق

حزبي معيّن. نستعمل في هذه الدراسة لفظة «حزب» للدلالة على التكتل الحزبي المنظّم، ولفظة «حزبية» للدلالة على التكتلات التي تقوم على الودّ والتبعية السياسية، وكثيراً ما يتمحور هذا النوع من التكتل حول الزعماء التقليديين، كأن يُقال حزبية فلان، مثلاً. وطالما أن هذه التكتلات تتمحور حول قيادات محلية فمن المنتظر بالتالي أن تضعف وتنحل بفعل التحولات الاجتماعية الجديدة كالنزوح من الريف إلى المدن والهجرة العمالية أو مكننة الزراعة واشتداد الحركة الصناعية.

ويختلف التنظيم الحزبي (من حزب) اختلافاً جذرياً عن التكتل «التحزّبي» (من حزبية) الذي يلتفّ حول الزعماء التقليديين. فبينما يمتدّ نفوذ الحزب إلى أطراف متنوّعة في المجتمع، تنحصر دائرة النفوذ التحزبية في منطقة محلية معينة. وبالإضافة إلى ذلك، يقوم الولاء الحزبي على أساس برنامج عمل واضح ومكتوب، بينما يقوم الودّ والولاء في «الحزبية» على أساس الوجاهة المحلية وتقديم الخدمات الشخصية عن طريق الوساطة والتوسّط. الحزبية علاقة شخصية بين الزعيم والمؤيد، أمّا الحزب فهو علاقة بين الشخص والمبدأ، أو قل هكذا يجب أن يكون. فكم من حزب في لبنان، مثلاً، تقوم دعائمه على أساس «حزبية» محلية مفضوحة[٧].

إن العمل السياسي القائم على أساس التحالفات

التقليدية بين الزعماء المحليين يقوى في النظام الفلاحي ـ الزراعي ويضعف في النظام المديني الصناعي، ومع بروز الدولة الحديثة. فالنزوح إلى المدن ومكننة الزراعة واتساع السوق واستصلاح الأراضي وانتشار المدارس وبناء المؤسسات الوطنية في الدولة ـ هذه كلها تفصل أهل الودّ والولاء الشخصي عن زعمائهم التقليديين. الأمر الذي يضعف الزعامات السياسية كما وأنه يجعل المؤيدين في عزلة سياسية واضحة. وبالتالي يتحوّل المؤيدون إلى مجموعات جماهيرية مستضعفة غير قادرة على التأثير، أو التأثّر، في القرار السياسي العام.

هذه التحوّلات الاجتماعية والاقتصادية تغيّر العلاقة العضوية التي تربط بين الزعماء ومؤيديهم، فيفقد الزعيم دوره كأداة وصل بين الفرد المؤيد والدولة، كما يفقد المؤيّد الوساطة التي تسهل له عملية الاستفادة من الخدمات العامة التي تقدمها الدولة. بالطبع، يصحّ هذا القول أكثر ما يصحّ في الدول العربية الكبيرة نسبياً كمصر وسورية والعراق حيث إن الزعامات الإقطاعية القديمة أخذت تفقد دورها الوسيط على أثر تطوّر الزراعة والصناعة وبالتالي، النزوح إلى المدن. أمّا في الدول الصغيرة، كلبنان، مثلاً، استطاعت بعض هذه البيوت الإقطاعية الاحتفاظ بنفوذها بسبب اندماج الريف بالمدن، والعكس صحيح. فقليل جداً من اللبنانيين من ليس له بيت في المدينة ومأوى في

قريته الأم. قليل منهم، وخاصة الزعماء، من لا يتنقل بين الواحد والآخر أسبوعياً تقريباً. فسهولة المواصلات بين الريف والمدن وارتباط أهل الريف بقريتهم الأم ساعد على استمرار الرابطة الشخصية بين الزعيم وأهل ودّه. وقد أثبتت الحرب اللبنانية الأخيرة أن هذه الرابطة قد استمرّت بشكل أقوى من التنظيم العسكري. فقد استمرت الرابطة التقليدية بين الزعماء وأهل ودّهم على حساب وحدة الجيش وانضباطية العسكر، ضباطاً وجنوداً.

هذا بخلاف الزعماء الإقطاعيين في مصر وسورية والعراق الذين كانوا، قبل «سيناريو» الانقلابات العسكرية، يعيشون في المدن بعيدين عن موطنهم الأم. ولهذا كان الإقطاع في هذه البلدان يسيطر على المصادر والثروات الطبيعية دون أن يقوم بدور الوسيط أو الوساطة بين مواليه ومؤسسات الدولة الحديثة. ولذلك كانت المدن تتأثّر بسياسات الدولة بما فيها الخدمات العامة أكثر بكثير من الريف. فكان أهل الريف يشعرون بالعزلة عن الدولة، وبالتالي، لم يكونوا على استعداد للمشاركة في القرار السياسي العام.

وجاء ضابط الجيش ليسدّ هذا الفراغ بين أهل الريف والنازحين إلى المدن من جهة وبين مؤسسات الدولة من الجهة الأخرى. تخلّى السياسي التقليدي عن دوره فجاءه الضابط يحلّ محله. وخلال هذه العملية،

أخذ النموذج القومي للعسكر بالبروز، الأمر الذي قوّى وعزّز من دور الضابط الوسيط.

هذا مع العلم أن تركيبة الدولة ودوائرها المدنية كانت خاضعة لنفوذ الإقطاعيين في المدن، الأمر الذي عمّق الهوة بين الفلاحين من أهل الريف ومؤسسات الدولة. هذه الفكرة مهمة جداً إذ إن الإدارة المدنية تلعب دوراً بارزاً في بداية عملية الإنماء والتنمية. فهي الوسيلة التي تقدّم الخدمات وتشرف على تنفيذها. هي المشرفة على عملية إعادة توزيع الثروة الوطنية من طرقات ومدارس وكليات ومستشفيات ومعامل، وبالتالي، فهي التي تؤثّر في العمل والمعاشات والأسواق والضرائب والأسعار وغيرها من المرافق والنشاطات الاقتصادية الهامة. فالمسيطر على مرافق الإدارة العامة يسيطر أيضاً على سوق العمل وتوجيهه. من هنا جاء تنافس الزعماء السياسيين على التحكم في مناصب الدولة العليا بما فيها الجيش والعسكر.

ولعلّ العسكر والجيش من أهم مرافق الدولة التي يحاول السياسيون السيطرة عليها، وذلك بفضل اتّساع وامتداد تنظيماته التي تشمل المجتمع كله. فمن يسيطر على الجيش يستطيع أن يسيطر لا على الدولة فحسب، بل وعلى المجتمع أيضاً[8]. تحاول النخبة السياسية السيطرة على الجيش في الوقت الذي تفقد فيه الرغبة في الانضمام إليه. تفقد هذه الرغبة بفعل توفر الفرص الأخرى للعمل في السوق الناشطة، وبفعل كون

الجيش قد أخذ يستقطب المتطوعين من جميع فئات الشعب، الأمر الذي يجعله أقل اجتذاباً لطالبي الجاه والصدارة. فالجيش الذي يساوي بين الضابط والآخر على أساس المرتبة العسكرية لا على أساس الأصل العائلي، لم يعد يجتذب إليه أهل الوجاهة والصدارة والأعيان في المجتمع. وبالتالي، تفقد الخدمة العسكرية رموز الجاه التي كانت تلازمه في السابق قبل قيام الدولة المستقلة.

وخلال هذا التحول يحل الضابط محل السياسي التقليدي فيصبح إذاك أداة الوصل بين المجتمعات الريفية وبين الدولة ومؤسساتها. وهذا ما يؤكده كل من عمران (لا.ت) وزهر الدين (١٩٦٦) والجندي (١٩٦٩ أ) والرزاز (١٩٦٧) الذين كتبوا عن حكم العسكر في سورية. يحل الضابط محل السياسي بالنسبة إلى التوظيف في الدولة والتحكم في الخدمات العامة. ويعتقد الجندي (١٩٦٩ أ: ٨٨)، الذي كان له دور هام في الانقلابات العسكرية ثم نُحِّي عن الحكم بعد انقلاب مضاد، إن سياسة التأميم التي نفذها الجيش في سورية لم تكن سوى وسيلة لتوظيف «قوافل العاطلين عن العمل» ممن نزحوا إلى دمشق سعياً وراء الرزق. وكان هؤلاء النازحون يرتبطون ارتباطاً نَسَبياً وطائفياً بأبطال الانقلابات العسكرية. وفي السياق ذاته يقول زهر الدين (١٩٦٦: ٢٥١)، الذي كان قائد عهد الانفصال [إنفصال الوحدة بين سورية ومصر] في

سورية ما بين سنتي ١٩٦١ و١٩٦٣ والذي حاول فصل العسكر عن السياسة دون أن يكتب له النجاح، يقول بشيء من المرارة: «لقد أصبح الجيش الدولة»[٩]. أي أن الجيش قد اتخذ نموذج الدولة مثالاً له. ويضرب زهر الدين مثالاً على ذلك بمؤتمر حمص العسكري الذي عقد سنة ١٩٦٢ بهدف وضع حدّ للنزاعات بين الضباط وانتهى القرار إلى انتخاب قادة القطاعات العسكرية انتخاباً بدلاً من أن يعيّنوا تعييناً كما يقضي بذلك التقليد المتّبع في الجيوش (زهر الدين ١٩٦٦: ٢٢٠).

إن هذه الممارسات ـ كانتخاب قادة العسكر بدلاً من تعيينهم ـ تثير تساؤلات عن طبيعة علاقة العسكريين بالمدنيين. فالعسكر في البلدان العربية لم يتمكّن من إيجاد صيغة وأيديولوجيا معينة للدولة بالرغم من سيطرته على الحكم لفترات زمنية طويلة. فهو في هذا المضمار إنما يقلّد الزعماء السياسيين أنفسهم مع تحول واضح في أساليب القيادة والدعامة الشعبية التي يستند إليها. لم يتمكّن العسكر قط ـ بالرغم من قيامه «بالثورة» ـ من أن يطوّر أيديولوجيا ثورية أو نظاماً ثورياً يحكم به ومن خلاله. ولهذا السبب وقع في فخ السياسة التقليدية. وهذا بالضبط ما حدث في عهد الرئيس جمال عبد الناصر. كنت تجد السياسي «الجديد» يحذو حذو سلفه، يسلك مسلكه، دون التطلع إلى مضمون الثورة ومبادىء الحكم الجديد.

هذا يؤكد أن علاقة العسكريين بالمدنيين، سواء أكانت علاقة ودّ أم علاقة صراع مكشوف، ما هي سوى انعكاس واضح لبنية المجتمع بالذات وكيفية توزيع المغانم والثروة. ففي الأنظمة التقليدية يصعب جداً الفصل بين دور العسكري السياسي ودور المدني السياسي. ليس هذا فحسب، بل إن الفصل عينه لا يساعد على فهم الواقع. ففي هذه المجتمعات يحاول العسكري أن يتحكّم في المصادر المدنية للنفوذ بقدر ما يحاول المدني توجيه المنابر العسكرية لمصلحته. هناك تداخل وتشابك واضح في الأدوار.

إن التشابك والتداخل بين نشاطات العسكريين والمدنيين يعني أنّ النموذج الغربي الذي يفصل فصلاً واضحاً بينهما لا يمكن ولا يجوز تجييره إلى الواقع العربي أو بلدان العالم الثالث. فالتمييز القاطع بين النُّظم العسكرية والنُّظم المدنية يصحّ في المجتمعات المتقدمة تكنولوجياً، بحيث إن القطاع العسكري يحتاج إلى روح انضباطية خاصة تتحكّم بالتكنولوجيا. أضف إلى ذلك أنّ هذه البلاد، بطبيعة تركيبة مجتمعاتها، تتميّز عن العالم الثالث لكون النشاطات وقطاعات العمل المتنوعة تنفصل عن بعضها البعض انفصالاً ملحوظاً. فالحياة الثقافية والمالية وكذلك العسكرية والمدنية في البلدان المتقدمة تكنولوجياً لا تتشابك ولا تتداخل مع بعضها البعض بقدر ما تفعل ذلك في المجتمعات المتخلّفة تكنولوجياً[١٠].

وبسبب فقدان الروح الانضباطية الحقة في الجيش، وبالتالي التمييز بين النّظم العسكرية والنّظم المدنية، يندرج العسكر في قوالب اجتماعية لا تختلف لا كمّاً ولا نوعاً عن القوالب التي تندرج فيها المؤسسات أو القطاعات الأخرى كالسياسيين، مثلاً. فبدلاً من أن يعمل العسكر الحاكم للحداثة والعصرنة، نراه يتبع في الحكم الأساليب التقليدية عينها التي كان يتبعها سلفه.

إن العسكر الحاكم مرآة عن المجتمع بالذات - مرآة لواقع المجتمع الممزّق، ومرآة لواقع المجتمع الموحّد. فقلّما تجد جيشاً موحّداً في بلد ممزق اجتماعياً أو جيشاً ممزقاً في وطن موحد اجتماعياً. لا يمكن أن يتمكّن الجيش، كمؤسسة خاصة، من أن يتخطّى واقع المجتمع الذي هو منه. فإذا كان الأمر كذلك، فلا يجوز القول بأن الجيش، بخلاف المؤسسات الأخرى في المجتمع، معدّ لأن يلعب دوراً خاصاً في الحداثة والعصرنة.

ومن سوء الحظ أن الدراسات المعمقة عن سوسيولوجية العسكر في العالم الثالث والتي تفيدنا عن إمكانية قيام العسكر بدور الحداثة والعصرنة، هذه الدراسات غير متوفّرة لدينا (بينين ١٩٧١ : ١٧). إن علاقة العسكر بالمدنيين ودور العسكر في الحداثة والعصرنة لا يمكن أن يقوّم تقويماً صحيحاً إلّا متى توفرت لدينا هذه الدراسات المعمّقة عن الروابط الاجتماعية التي تتداخل بين العسكريين والمدنيين. يقول بينين (١٩٧٣ : ٢٠) في هذا الصدد: «ولو

توفرت هذه الدراسات لزالت هالة قدرة العسكر على التحرك بمعزل عن الأوضاع السياسية العامة»، [التي هو جزء منها].

إن التركيز على دور العسكر في التنمية والإنماء شأن مبالغ فيه كثيراً. فلا يختلف دوره في العصرنة والحداثة عن الأدوار التي قد تقوم بها الأحزاب والقيادات السياسية والنقابات العمالية والتعاونيات وغيرها من المؤسسات الفاعلة في المجتمع. ولا يمكن تقويم دور العسكر بالتحديث إلّا عن طريق دراسة ارتباطاته بهذه المؤسسات بالذات. ويتراءى لي أن إصرار بعض الكتاب الغربيين على أنّ العسكر هو القطاع المؤهّل لأداء هذا الدور في التحديث والعصرنة هو من باب التفتيش عن أداة فعّالة يمكن من خلالها التأثير على مجريات الأمور في بلدان العالم الثالث. فالعسكر أداة يسهل التحكّم في مسلكها واتجاهها عن طريق السلاح المستورد.

الفصل السادس
انجازات العسكر الحاكم

حاولت في الفصول السابقة أن أبحث في الأسس الاجتماعية لتدخّل العسكر في السياسة وسيطرته على الحكم. فالمعلومات المتوفّرة لدينا عن ديناميكية الانقلابات العسكرية والمناورات السياسية التي يتّبعها الضباط في عملية الانقلاب، مهمة جداً إذا ما شئنا درس القوى السياسية الفاعلة في الدولة[1]. أمّا إذا شئنا التركيز على معنى هذه الانقلابات بالنسبة إلى مسار التطوّر والتقدّم، فهذه المعلومات باهتة لا تنفع. ما يهم في هذا المضمار هو تقويم إنجازات العسكر في الحكم بغضّ النظر عن حيثيات الحدث وخصائص الانقلاب الواحد. فالتمييز بين خاصيّة الحدث الفرد ومسار التطور من خلال الانقلابات العسكرية ككل أمر ضروري جداً. إن الانقلاب الحدث قد يقوم به ضابط أو شلّة من الضباط جمعتهم الروابط الحزبية أو الأصول الإثنية والإقليمية. أما الانقلابات، كنموذج عام، فكثيراً ما تأتي من خلال عملية التحول الاجتماعي وبناء مؤسسات الدولة الحديثة ـ التحول من النّظم الفلاحية ـ الزراعية إلى النّظم المدنية

الصناعية. وعندما تقوم الانقلابات فهي لا تلغي بالضرورة الروابط التقليدية التي تسيّر سياسة المجتمع. بل على العكس تماماً، تستمر هذه الروابط والتنظيمات التقليدية في مؤسسة الجيش كما تستمرّ في المؤسسات الأخرى. ويشير منيف الرزاز (١٩٦٦: ٣٨) إلى هذا الواقع بقوله [مترجم عن الإنكليزية]:

> ليس الجيش حزباً سياسياً، وليس لديه أيديولوجية موحّدة، ولا يعكس بالضرورة مصالح طبقة معينة من الناس. فكون الجيش بأغلبيته الساحقة من الطبقات دون الوسطى، لا يعني أنه يخدم مصالح هذه الطبقة أو أنه تنظيم يساري.
>
> وطالما أن الجيش مؤلّف من عدة فئات وإثنيات متنوعة فهو بالتالي يلعب أدواراً سياسية متنوعة. وطالما أنه لا يقوم على أساس القواعد الديمقراطية فمن الصعب توقّع إنجازات ديمقراطية منه. فالانقلاب العسكري، كحدث فرد، لا يأتي عن طريق مجموعة كبيرة من الضباط إنما عن طريق شلّة صغيرة من الضباط. ولهذا السبب، ترى أنه من الممكن تحول انقلاب ما إلى اليسار أو إلى اليمين كما تقتضيه معتقدات الشلّة نفسها.

وما تكاد الشلة الصغيرة من الضباط تسيطر على الحكم حتى تبدأ بتوطيد سلطتها عن طريق تعيين

المتشيعين المناصرين في مراكز الدولة الحساسة كالدفاع والداخلية والمخابرات. ويُبعد في الوقت ذاته الضباط المعارضون المناهضون للحكم. وكثيراً ما يفرض على الضباط المُبعدين التقاعد المبكر أو الاستقالة أو يعيّنون في مناصب دبلوماسية غير مهمة. ويعتبر هذا الإجراء الأخير نوعاً من «النفي المهذب». وهكذا بالسياق نفسه تُحلّ الأحزاب السياسية المنظّمة ويُصار إلى تأسيس حزب واحد بدلاً منها. كما يُصار إلى التحكّم بوسائل الإعلام وتوجيهها وإلى رفع الشعارات المؤيّدة وإدانة الشعارات المناهضة ـ كل هذه الإجراءات تأتي في سياق الحديث عن الديمقراطية والحرية والإخاء والمحبة وتوطيد دعائم العدالة الاجتماعية.

غير أنّ نجاح الانقلاب الواحد يضعف من قدرة الجيش على التحرك كوحدة قتالية متراصة، كما وأنه يشجّع الآخرين على القيام بانقلاب مضاد. فالانقلاب العسكري، أياً يكن، لا يُحدث خللاً في التركيبة السياسية للدولة إنّما يطرح مشكلة تنظيمية في الجيش نفسه مما يتطلّب إعادة النظر في التعيينات والرتب العسكرية. هذا ناهيك عن الشك والريب الذي يراود الضباط الآخرين الذين لم يشتركوا في المعركة والذين يتخوفون من إجراءات قمعية تطال من مصيرهم وتهدّد مستقبلهم العسكري.

وعندما ينجح الانقلاب ويسيطر العسكر على الحكم يُصار فوراً إلى خلق أحزاب سياسية موحّدة

بقصد تعبئة الشعب سياسياً، كما يحاول الحكام الجدد التحكّم بالإدارات المدنية العامة. وسرعان ما يلبس الدبلوماسيون ومديرو المصالح العامة والتكنوقراط وغيرهم من المدنيين، بمن فيهم رجال الأعمال، الحلّة العسكرية (عبد الملك ١٩٦٨ : ١٧٧). ويبدأ الجيش إذاك بالادّعاء أنه هو وسيلة ورمز الوحدة الوطنية وحامي حمى الأجداد[2].

قيل وكتب الكثير عن هذه الادّعاءات في مصر حيث ركّز العسكر على «الوحدة الوطنية» بدلاً من «التنمية الاجتماعية» كأسلوب من أساليب التعبئة القومية (ناصر ١٩٥٥ : ٤٢ - ٤٣). إن التركيز في مصر على «الوحدة القومية» وعلى الجيش كقطاع عمل مختصّ بدلاً من أن يكون «حربة تغيير» (هيكل لا. ت: ٨١) جعل العهود العسكرية تسعى إلى إقامة «تحالف وطني» موسّع يضمّ الفلاحين والعمال والمثقفين ورجال الأعمال (السعيد ١٩٧١ : ١٨ - ٢٣). وقد لقي هذا المسعى خلال حكم الرئيس عبد الناصر معارضة قوية خصوصاً من قبل المفكّرين اليساريين في كل من لبنان وسورية. اعتقد هؤلاء أنّ مسعى عبد الناصر هذا ما هو إلّا ضرب من ضروب «البرجوازية الصغيرة» التي تقزّم الحركة الثورية في العالم العربي[3].

إن محاولة العسكر تجييش الشعب سياسياً عن طريق بناء الحزب الواحد الجامع والتحكّم بالإدارات

العامة قد تحدث تغييراً جذرياً في المجتمع. هذا بغضّ النظر عن سلبيات أو إيجابيات هذا التغيير. وهذا بالفعل ما حدث ويحدث في سورية والعراق ومصر، وهي البلدان العربية التي تعرّضت لمثل هذه الانقلابات وما تبعها من إجراءات تنظيمية في السياسة وفي الملك والاستثمار، وخصوصاً في القطاع الزراعي. ففي هذه البلدان كان العسكر أول من حاول تطبيق بعض المبادىء الاشتراكية وتأميم الصناعات وتحديد ملكية الأرض وتوزيعها على الفلاحين. وفي أوّل الأمر جاءت بعض هذه الإجراءات اشتراكية المعنى والمضمون ممّا دفع ببعض الصحفيين العرب إلى إطلاق لفظة «عسكريتاريا» على الجيش الحاكم تيمّناً بالبروليتاريا الحاكمة في العالم الشيوعي - الاشتراكي.

هذه الإجراءات التي اتّخذها العسكر الحاكم لم تكن إجراءات عابرة بل أصابت تنظيم المجتمع في الصميم. هي إجراءات تاريخية غيّرت النُّظم وبدلت المفاهيم بشكل يستحيل معه إعادة الأوضاع إلى ما كانت عليه قبل الانقلاب. ولهذا السبب لم يستطع قادة الانقلاب سنة ١٩٦٣ - ١٩٦٦ في سورية من محو ما قامت به الانقلابات السابقة وإعادة النُّظم الديمقراطية - الرأسمالية إلى سابق عهدها. فشل قادة انقلاب سنة ١٩٦٣ - ١٩٦٦ في استقطاب العسكر لا لسبب سوى أنّ العسكر، وبعضهم من الأصول الفلاحية والطبقات المدينية الفقيرة، لم يكن يتجاوب

مع المنبر السياسي الذي تبنّاه قادة الانقلاب. بقي قادة هذا الانقلاب سنتين في الحكم ولم يتمكّنوا خلالها من تبديل مجريات الأمور لصالح النظام الديمقراطي - الرأسمالي الذي كانوا يسعون إليه. أمضوا هذه الفترة الزمنية في صراعات ونزاعات وحزازات شخصية بين العسكريين أنفسهم، وبين العسكريين والسياسيين المدنيين. وقد شهدت هذه الفترة تمرّد عدد من القطاعات العسكرية ضد الحكم.

ويظهر أن استمرار التغييرات التي يحدثها العسكر في المجتمع لا يتوقف فقط على أهواء القادة إنما على تجاوب الجيش والشعب معها. هذا يدلّ على أن الانقلاب الحدث، وإن بدأ بشلّة من الضباط، فإنه قد يؤثّر في تنظيم المجتمع وقواعده السياسية والاقتصادية العامة. قد يُحدث الانقلاب تغييرات وتبدّلات تاريخية يصعب الرجوع عنها فيما بعد.

وهنا لا بدّ من طرح السؤال الآتي: أي إنجازات العسكر يمكن اعتباره عسكري المبنى والمعنى، أي عسكري التركيب والاتجاه؟ - بتعبير آخر، أي هذه التغيرات يأتي من خلال ذهنية العسكر وعقليته؟ فمن أبرز مظاهر «العسكرية» في الحكم، الإصرار على اعتبار المشاريع الضخمة الكبيرة، والتي لها صفة الشمول والاستيعاب العام - مبعث اعتزاز وصدارة. هم بناة السدود كالفرات في سورية وأسوان في مصر، هم مؤسسو الأحزاب الموحّدة الواحدة (سورية ومصر

والعراق وليبيا)، هم مروّجو الاشتراكية الإسلامية (ليبيا)، هم القيّمون على الإصلاح الزراعي (سورية ومصر)، هم أصحاب الثورات الثقافية (ليبيا)، وهم مناصرو التعبئة الشعبية الشاملة. بالإضافة إلى ذلك، فقد وسّعوا الجيوش عدداً وعدة، وشنّوا ويشنّون الحروب، كما وأنهم أمّموا الصناعات الثقيلة وأهمها النفط. كما أدخل هؤلاء تعابير جديدة على قواميس السياسة. فهم أصحاب الشعارات البرّاقة: «حقوق الجماهير»، «مكاسب الحكم والشعب»، «التحرير والصمود»، «والنماذج القومية». هكذا ركّز العسكر على عملية التغيير الواسعة كما ركّز على الإجماع في الأنشطة الثقافية والتوجّهات السياسية والمسلك.

إن دور العسكر في التحديث والعصرنة قد لقي اهتماماً كبيراً من الباحثين وخصوصاً في الستينات من هذا القرن عندما نال عدد كبير من دول العالم استقلاله. واعتبر الكثير من هؤلاء الباحثين أنّ الجيش يستطيع أن يلعب دوراً ايجابياً في عملية التغير والتحديث. يقول إدوارد شيلز (١٩٦٢: ٨) في هذا الصدد:

> إن سيطرة العسكر على الدول الحديثة الاستقلال سيمكنها من تطوير مجتمعاتها وبالتالي الحفاظ على سيادتها.

ويتكرر هذا المعنى في كتابات هلبرن (١٩٦٢) وفتيكيوتس (١٩٦١ أ) وبرغر (١٩٦٦) عن البلدان

العربية ودول الشرق الأوسط. فيقول هلبرن (١٩٦٢: ٢٧٨ ـ ٢٧٩):

> الجيش [في الشرق الأوسط] أقوى الفرقاء السياسيين العاملين على الساحة ويمثل بدوره السياسي تطلعات وآمال الطبقة الوسطى الحديثة التكوين.

ويضيف فتيكيوتس (١٩٦١ أ: ٩):

> الجيش أداة للتغيير السياسي ومفبرك للأيديولوجيات السياسية.

ويشير برغر (١٩٦٦: ٢١) بالنسبة إلى مصر:

> من الممكن اعتبار الجيش في مصر، بالمقارنة مع الفرقاء السياسيين الآخرين، من أقدرهم على العمل السياسي الهادىء العقلاني والعلماني والمنطقي غير الرومنطيقي.

ويظهر أنّ الباحثين الذين يصرّون على الدور التحديثي للعسكر إنما يفعلون ذلك نسبة إلى أصولهم الاجتماعية والمهنية. يفترضون أنّ صفوف الضباط الآتين من أصول ريفية ومن المستضعفين المثقّفين من أهل المدن، هؤلاء ـ هكذا أصولهم ـ لا بدّ وأن تكون أكثر تجاوباً مع التيارات التغيرية من غيرها في المجتمع. يقول هلبرن (١٩٦٢: ٢٥٨، ٢٧٨)، في هذا الصدد:

> ليس الجديد في الشرق الأوسط أن يسيطر

> العسكر على الحكم [فقد سيطر خلال فترات زمنية تاريخية قديمة] إنما الجديد هو فيمن يمثل العسكر وباسم مَن مِن الفئات الاجتماعية يتكلّم. يتكلّم العسكر اليوم باسم الطبقات الوسطى ويخدم بالتالي مصالح هذه الطبقة الحديثة.

ممّا لا شك فيه أن لأصول العسكر الاجتماعية والاقتصادية أثراً كبيراً في بلورة مواقفهم السياسية وتبنيهم الأيديولوجيات الحديثة، غير أن هذه الأصول وحدها لا تكفي. فقد أثبت هيروتس (١٩٦٩: ١٠٤) وجنوتس (١٩٧٥: ١٥٥ ـ ١٦٢) أن الشؤون الاجتماعية الأخرى كالأصل الإثني للعسكر، والعصبيات القبلية التقليدية، والأصول القبلية أو الفلاحية أو المدينية، بالإضافة إلى الانتماءات الدينية والطائفية ـ هذه البدائل كلّها تؤثّر في بنية العسكر وتنظيماته أو في خطة التطوع والتكتلات الحزبية فيه. والمعلوم أنه ليس لهذه البدائل أية صفة طبقية، فهي تجمع بين جميع المراتب الاجتماعية: بين الفقير والغني، بين الريفي والمديني، وبين النخبة والجماهير. يُضاف إلى هذا أنه بقدر ما يؤثّر الانتماء الطبقي في مسلك القوم الفردي كالمسكن والمأكل واللباس ولغة التخاطب، فهو قلّما يؤثّر في المسلك المجموعي كالأحزاب السياسية والحياة الثقافية[4]. هذا يعني أن تحرك الجيش للسيطرة على الحكم ومن ثم إحداث

تغييرات تاريخية في المجتمع لا يمكن إرجاعه إلى الأصل الطبقي فقط. هناك مجموعة من البدائل، ومنها الأصول الطبقية، تفعل بشكل مترابط لإحداث هذا التغيير.

ولا يجوز المبالغة، على كل حال، في مدى تأثير أصول العسكر الاجتماعية على دوره التحديثي. فالجيش ليس أكثر أو أقل تمسكاً بالتيارات التغييرية من غيره من الفئات الأخرى، كأساتذة المدارس والتقنيين وطلاب وأساتذة الجامعات وأصحاب المعاشات من كتبة وموظفين وعمال، أو من الأحزاب السياسية والنقابات العمالية والجمعيات ـ هؤلاء الذين يسميهم عمران (لا . ت: ٥٩) «القطاع المجرد» في المجتمع. يضمّ الجيش، كغيره من مؤسسات الدولة، المحافظين والتقدميين، الدينيين والعلمانيين، اليساريين واليمينيين، أو الأحرار والمتشيعين ـ هؤلاء كلّهم مندمجون في تنظيم واحد موحّد ومتكامل. ولعل تركيبة مجلس الانقلاب ـ الثورة في مصر سنة ١٩٥٢ كانت خير شاهد على هذا القول. فقد كان المجلس يضم ألواناً واتجاهات سياسية متنوعة ابتداءً بالشيوعيين وانتهاءً بالإخوان المسلمين. فمثال الجيش في هذا الشأن هو مثال الإدارة المدنية أو البرلمان أو الحكومة أو القضاء أو السلك الدبلوماسي أو أي منصب آخر في الدولة تسيطر عليه النخبة الجديدة المستحدثة.

ولكن الجيش، بخلاف هذه القطاعات كلّها، مبني

على مفهوم «كلّي» للسلطة من خلال توزيع الأدوار بشكل هرمي دقيق. وهنا، في هذا التنظيم «الكلّي» «والهرمي» للسلطة، تكمن قدرة شلة صغيرة من الجيش على جر الجيش كله للعمل السياسي أو التعاطف مع التيارات الأيديولوجية السائدة. فلو لم يكن هذا التنظيم الدقيق لما تمكّنت القلة القليلة من توريط الكل المتكامل. إن البحث السابق في هذا الموضوع يثبت بشكل واضح كيف تمكّنت حفنة من الضباط على القيام بالانقلاب والسيطرة على الحكم، وبدأت بالتالي عن طريق التحكم بالجيش تنفّذ مخططاتها وتصوراتها السياسية والأيديولوجية. ولعلّ التأكيد على الانضباطية والترفع عن السياسة المتطرّفة هي التي تجعل الجيش غير قادر على مناهضة طموحات القلة منه. فلو تم تسيّس الجيش بشكل كامل لما تمكنت القلة القليلة من توريط الكل. وهنا، ربما، تكمن محاولة حزب البعث في سورية وليبيا والعراق بناء «الجيش العقائدي» الذي إن نجحت خطته، يكون سداً منيعاً ضد الانقلابات المعاكسة.

إن الطريقة التي يتعامل بها الجيش مع نظم التغير هي في الأساس انعكاس لقيمه وتنظيمه وسلطته التي تشدّد على العزة الوطنية والشرف وعلى الإجراءات المعيرة في التعامل مع الناس، أو ما يمكن تسميته «بالعقلية العسكرية». فالجيش تنظيم كلّي متكامل، يعمل في سبيل العظمة والاستقلال والسيادة والعزّة

والدفاع والأمن القومي، وكلّها تشير إلى مكانة كبير القوم. هذه العقلية التي تشدّد على الضخامة والصدارة تجعل الجيش المسيطر على الحكم يتبنّى الأمور الكبيرة كالعقائد الجامعة، الحزب الواحد، الإصلاح الزراعي، التأميم الصناعي والمالي، كما يتبنّى بناء السدود وتخطي الحدود، واستيراد أو تصنيع السلاح، وشن الحروب. يقول الرزاز (١٩٦٧ : ٢٠٨) [وهو بعثي بارز] في معرض تحليله لظهور النزاعات المتناقضة في حزب البعث على أثر انقلاب ١٩٦٣ في سورية ما معناه: «استعمل الجيش عقائد البعث ومبادئه كوسيلة تمكّنه من السيطرة الشاملة والقسرية على المجتمع».

إن ما يقوله الرزاز عن حزب البعث قد يصح أيضاً في السياسة التي اتبعها العسكر الحاكم بالنسبة إلى الإصلاح الزراعي والتأميم. فعن طريق الإصلاح والتأميم، وإعادة توزيع المال والثروة الوطنية، تمكّن العسكر من تحطيم الزعامات السياسية التقليدية أو التشكيلات الرأسمالية القوية ـ أزالها وحلّ مكانها. وبالتالي عزّز من سيطرته على الحكم والحكومة وقزّم المعارضة أياً يكن مصدرها.

وهنا لا بدّ من طرح السؤال الآتي: إلى أي مدى قد يتمكّن الجيش من أن يخلق مجتمعاً على شاكلته وتصوّره؟ بمعنى آخر، هل يمكن «عسكرة المجتمع»، وإلى أي مدى؟ جواب العسكر على هذا السؤال هو في خلق صيغ توحيدية موحدة كالحزب الواحد وسياسة

التأميم والتركيز على المشاريع الضخمة الكبيرة. ويعتبر الجيش هذه الإجراءات وسائل متنوّعة لصهر المجتمع في تنظيمات متشابهة ومتوازية كتنظيمات العسكر. والجدير بالذكر هنا أنّ كثيراً من الانقلابات العسكرية تتبنّى هذه السياسة بعد السيطرة على الحكم، ممّا يدلّ على أنّ «عسكرة المجتمع» تأتي نتيجة طبيعية لتولّي العسكر الحكم لفترة زمنية طويلة. غير أنّ بعض السياسات والإجراءات التي يتبنّاها العسكر، خاصة تلك التي تمسّ معتقدات الشعب الأساسية كالأحزاب العقائدية المعلمنة، هذه الإجراءات تعزل، أو قل تغرّب، النخبة العسكرية الحاكمة عن الشعب الذي ما زالت تسيطر عليه الممارسات والمعتقدات الدينية. وبالتالي تعمّق الهوة بين النخبة والشعب. فسياسة «تتريك تركيا» على يد كمال أتاتورك، «وتفريس إيران» على يد رضى شاه بهلوي وخلفائه في الحكم، ثم سياسة الرئيس أنور السادات في توجيه مصر تجاه القومية المصرية، ومحاولة البعث الحاكم في سورية والعراق علمنة النظام السياسي والمجتمع ـ هذه المحاولات كلّها لم تستطع أن تبدّل الأسس العقائدية للشعب الذي ما زال متمسّكاً بنُظمه الدينية. كان أول إجراء اتخذته حكومة جعفر إمامي في إيران سنة ١٩٧٨ هو إعادة الروزنامة الإسلامية بدلاً من الروزنامة الفارسية التي تبنّاها حكم الشّاه. وبالطبع، فإن قرار إمامي في هذا الشأن هو من باب التماس الرغبات الدينية لدى الشعب الفارسي.

وفي السياق نفسه يقول هدسن (١٩٧٧ : ٢٣٠) «إن رجال الحكم الذين قابلهم في العراق وجنوب اليمن أبدوا استياءهم من استمرار الشعب في تبني المعتقدات التقليدية بدلاً من الأيديولوجيات الحديثة بالرغم من العمل الإعلامي المتواصل». وهكذا بيّن إليا حريق في دراسته الرائدة عن مصر (١٩٧٤ : الفصل الخامس) كيف أن العائلات النافذة في منطقة شبرا الجديدة، كيف أنها في الوقت الذي تبنّت فيه شعائر الثورة المصرية أبقت على علاقاتها التقليدية مع العائلات الأخرى بقصد الحفاظ على الجاه والنفوذ. فبتبنّيهم شعارات الثورة استطاعوا أن يستمرّوا في استغلالهم التقليدي للفلاحين. وهكذا وقعت شعارات الثورة في فخّ الحزازات المحلية الضيقة. يقول حريق في هذا الصدد (١٩٧٤ : ٦٤):

> يتمتّع الحزب الحاكم في مصر بمركزية فائقة. وإن مسؤولية السلطة تقع في يد القلة النافذة من القادة الذين يحاولون تغيير المجتمع بوسائل ثورية. غير أنّ هذا التنظيم ينهار إذا ما نحن اعتبرنا النشاط المحلي حيث يوزّع النفوذ بين القادة التقليديين الذين لا يهتمون كثيراً بشؤون الأيديولوجيات الحاكمة. يتبنون الشعارات ولا يعرفون الكثير عن مضمون الأيديولوجيات.

فبالرغم من حكم النخبة ذات الأيديولوجيات العصرية سنوات عديدة في كل من تركيا وإيران ومصر

وسورية والعراق، ما زال الشعب متمسكاً بتقاليده الاجتماعية والدينية وكأنّ النخبة في وادٍ وهم في وادٍ آخر. ما زال الشعب، مثلاً، ينتظم في مجالس دينية وحلقات صوفية ومآتم وحسينيات بدلاً من الانخراط في أحزاب الحكم العقائدية. وهكذا تبقى هذه المؤسسات التقليدية هي المحرك الأهم للعمل السياسي أياً كان مأربه. فسرعان ما اختفت الأحزاب العصرية في لبنان أثناء الحرب القائمة منذ ١٩٧٥ وسيطرت التنظيمات الدينية القديمة على الساحة.

إن الهوّة التي تفصل بين النخبة الحاكمة والقاعدة المحكومة لهي مصدر تشنّج مستمر للعسكر الحاكم الذي يحاول إنفاذ خططه عن طريق القسر والقوة - فهو، على كل حال، عسكر وهذه وظيفته - لا عن طريق الحوار المفتوح وممارسة الحريات المدنية. تبشر الايديولوجيات السياسية للعسكر دائماً بالإجماع والتشيّع ورصّ الصفوف وبالاتّساق في المواقف والتصورات والمسلك. والمعروف أن الممارسات الديمقراطية بطبيعة تكوينها، تشجّع المعارضة والتنوّع في النشاطات والتصوّرات الاقتصادية والسياسية. أمّا الذهنية العسكرية فتعامل المجتمع وكأنه مصنوع، أو يجب أن يصنع، من مادة واحدة؛ لوح عريض لا زخرفة فيه ولا لون. وكثيراً ما يعبّر عن هذه الذهنية بالتشديد على الشعارات الاجماعية «كالصهر القومي» و«الوحدة القومية» و«وحدة الشعب والدولة»

و «توحيد المواقف» و «محاربة التجزّؤ والتشرذم والتشتت»، وغيرها من الشعارات التي تتردد في الصحف اليومية باستمرار.

من هنا إصرار القادة العسكريين على المواقف والشعارات الموحّدة. يقول العماد مصطفى طلاس (١٩٦٧: ١١٦ ـ ١١٧) وهو وزير الدفاع الحالي في سورية ومن أبرز عناصر النخبة الحاكمة فيها:

> الجهاد المسلّح هو الحرب التي تقوم بها الجماهير بقيادة النخبة العقائدية. وتعود جذور هذا النوع من الحروب ومُثله إلى الجهاد المقدّس في فجر الإسلام.

ويقول العقيد عمران (لا. ت: ٥٢، ٩٩، ١٨٨) بهذا المعنى: «إن التشرذم هو العائق الأساسي ضد التقدّم».

إن تشديد العسكر على الاتّساق في المواقف والتصوّرات السياسية والمسلك يؤدي بالتالي، وهذا تحصيل حاصل، إلى التحكّم المطلق بوسائل الإعلام، ومعاملة الأخبار وكأنها افتتاحيات تحرير. ومن ثَمَّ، خنق الموضة والتعامل بسلبية مع الأزياء الحديثة، وتعيير الإنجازات الأكاديمية وخصوصاً على مستوى التعليم الجامعي، واستعمال القسر والقوة لتنفيذ الشعائر والشعارات، وإنشاء قوى خاصة لحماية الأنظمة، وتوسيع دوائر المخابرات وتشعّبها. صحيح أن عدداً كبيراً من الحكومات العربية التي يسيطر عليها

المدنيون قد تلجأ إلى استعمال هذه الوسائل لتعزيز سلطتها، ولكن ما من دولة يسيطر عليها العسكر إلاّ وتتّخذ هذه الإجراءات القمعية. ولعلّ السبب في ذلك هو نظرة العسكر الكلية إلى المجتمع وإلى دوره التغييري في الحكم.

وهناك، بالطبع، من يرفض هذه الإجراءات القمعية ومعظمهم من المثقفين وأهل الاختصاص ورجالات الأعمال؛ يرفضونها لا بدافع الحفاظ على الحريات فحسب، بل وللدفاع عن المصالح والمكاسب أيضاً. وعندما يجابه هؤلاء بمواقف صلبة لا تلين يسعون إلى الهجرة إلى خارج بلدانهم. غير أنّ هجرة هذه الفئات من الشعب ـ هجرة الأدمغة ـ تقلّل ولا تعزّز عملية التغيير. فهؤلاء نماذج جديدة يُحتذى بها في المجتمع، وبزوالها تضعف ولا تقوى مسيرة التقدّم والتطوّر. وبرأيي أن الدور التغييري للجيش هو إيّاه، ولا فرق بذلك أكان العسكر مسيطراً على الحكم أم المدنيون. ليست النماذج التغييرية مواقف إعلامية وآراء سياسية، وإنّما هي أوضاع اجتماعية واقتصادية معيّنة ومستوى تكنولوجي محدّد.

الفصل السابع

دور العسكر التغييري: تقويم وتحليل

يجب التأكيد، بادىء ذي بدء، بأن الجيش يوفر للناس في النظام الفلاحي - الزراعي وسيلة للارتقاء الاجتماعي، ولا فرق في هذا الأمر أكان الحكم للعسكر أم كان للمدنيين. فالضعفاء أو المستضعفون في المجتمع الذين يكسبون لقمة العيش بالكدح والجد يتطلّعون إلى الجيش وإلى ديمومة الوظيفة فيه وكأنه جنّة عدن للعمل: رواتب معبّرة، تعويضات، تأمين صحّي وتربوي، ونظام تقاعد وتعويض. وهذه كلّها، لا تتوفر لهم في سوق العمل الحر. ويصح هذا القول في الجنود كما يصح في صفوف الضباط الذين ينتسبون إلى صغار الملاك في الريف أو إلى فئة التجار وصغار موظفي الدولة[1]. وبغضّ النظر عن أصله الاجتماعي، يكتسب الضابط في الجيش عزة واعتزازاً بالنفس حتى الادّعاء. فهو المقاتل وحامل السلاح، هو القالب الرجولي بكامله. يقول سامي الجندي في كتابه **سوريا رائدة كفاح**: «كنّا نخافه [الضابط]، يدخل إلى قاعة الاجتماعات يحاضر ويتوعد، يهدّد ويحذر». فالخدمة العسكرية تأشيرة ارتقاء اجتماعي للجندي وللضابط في

آن، وهنا تكمن التركيبة البيروقراطية للعسكر.

أن يُقال إن العسكر تنظيم بيروقراطي، أو إن هناك بُعداً بيروقراطياً للعسكر، لا يعني أبداً أنه ليس هناك من فرق بين بيروقراطية العسكر والبيروقراطية المدنية (جنوتس ١٩٧٥ : ١٦٠). فهما مختلفتان من ناحية توزيع السلطة والصلاحيات كما يختلفان بالقيم والمسلك. ولكن بالرغم من اختلافهما، فهما يتلاقيان في كونهما وسيلتين من وسائل الارتقاء الاجتماعي، ذلك بالنسبة لشروط العمل والتوظيف. فلا يدخل الجندية أو الخدمة المدنية إلّا من توفّرت فيه بعض الشروط الثقافية أو المهنية. وهو عندما يصبح جندياً أو موظفاً تتّسع آفاق معرفته بالعالم وميادين معارفه واتصالاته بالناس من أصحاب النفوذ وأهل الودّ. وهذه كلّها تشكّل عتبات متفاوتة في سلّم الارتقاء الاجتماعي وخاصة في المجتمع الريفي الفلاحي.

أن يكون التوظيف في الجيش وسيلة للارتقاء الاجتماعي لا يعني أن باستطاعته تغيير المجتمع الفلاحي برمته، من الناحية الأيديولوجية أو من الناحية التكنولوجية. هناك علاقة جدلية بين الاثنين: فبمقدار ما يحاول التنظيم العسكري تغيير نظم المجتمع الفلاحي، يعمل المجتمع بدوره على صبغ هذا التنظيم بصبغته الخاصة، وذلك عن طريق استمرار الممارسات والقيم التقليدية في الجيش. وخير شاهد على استمرارية النُظُم الفلاحية هو تواجد

الحزبيات والتحزّبات التقليدية في صفوف العسكر وفي وسط النخبة الحاكمة. وتشمل هذه النظم التمييز الحادّ بين المراتب الاجتماعية، كما تشمل الهوة الساحقة التي تفصل بين النخبة العسكرية والجماهير وعزل النخبة أنفسهم عن مواقع العامة من الناس. إن كل من يراجع حيثيات الانقلابات يتراءى له كم كانت الحزبيات والتحزّبات التقليدية الموروثة تفعل في جسم التحالفات السياسية التي تقوم بين رجال الانقلابات أنفسهم، وكيف أن دوائر النفوذ ضمن المؤسسة العسكرية تبنى لا على أساس الأداء إنما على أساس القرابة والزواج والأصل الإثني والعائلي أو القبلي[٢].

وعلى سبيل المثال، يتمحور حكم العسكر في العراق على علاقات قرابية متنوعة قواعدها بلدة تكريت، كما يتمحور الحكم في سورية حول العلاقات نفسها المتأصّلة في جبل الحلو وجواره. وفي السياق ذاته، كان كل قادة «الانقلاب الانفصالي» في سورية الذي قام يناهض الوحدة مع مصر، من مدينة دمشق تجمعهم المصالح التجارية كما تجمعهم وشائج النَّسب والقرابة. وكل من يتحرّى بعمق بما عرف «بأجنحة» البعث الحاكم، يرى أن هذه «الأجنحة» لم تكن في الواقع سوى تكتلات سياسية يجمع بينها علاقات القربى والنسب والمصاهرة[٣]. وهذا ما كانت عليه الحال في عهد الرئيس أنور السادات الذي تورّط بطموحات صهره التجارية[٤].

والأهم من استمرارية هذه العلاقات الأولية في صفوف الجيش هو ممارسة النخبة العسكرية الحاكمة للمسلكيات عينها التي كان يمارسها الزعماء السياسيون التقليديون. فهم، كالسياسيين، يصرون على ممارسة الوجاهة بجميع فروعها: البيوت المفتوحة، القصور، الحرس الخاص، الزلم، البذخ، واقتناء ما عزّ من الألبسة والحلى والحلل. إن التراتبية العسكرية مبدأ تتّبعه كل الجيوش في العالم، غير أنّ هذه التراتبية في الجيوش المتخلّفة تكنولوجياً لا تتمحور حول توزيع الصلاحيات والسلطات كما تفعل في الجيوش المتقدّمة تكنولوجياً. فكثيراً ما يتحول القادة العسكريون في الجيوش المتخلّفة تكنولوجياً إلى نخبة حاكمة، وبالتالي، إلى مرتبة أو طبقة اجتماعية عليا. ويقول جنوتس (١٩٦٥: ٤٣) في هذا الصدد «إن التكنولوجيا المتقدّمة في الجيش ساهمت في تحوّل قواعد السلطة من التركيز على الزعامة، إلى التركيز على الإنجاز والكفاءة». أمّا في البلدان المتخلّفة تكنولوجياً، فيظهر أن التمييز بين الجنود والضباط يترجم إلى مراتب اجتماعية متفاوتة. فالانقلاب لا يزيل شلّة سياسية حاكمة إنما يستبدلها بشلّة أخرى ما تكاد تستقر في الحكم حتى تكتسب صفات الزعامات التقليدية إيّاها.

بالإضافة إلى ذلك يتمتّع الضباط في جيوش العالم المتخلّف بامتيازات لا تتوفر للضباط في العالم المتقدّم تكنولوجياً. وتشمل هذه الامتيازات الفرق الشاسع في

الرواتب بحيث يستوفي الضابط أربعة أو خمسة أضعاف الراتب الذي يستوفيه الجندي العادي. وهذا بخلاف الجيوش المتقدّمة تكنولوجياً حيث لا يتجاوز الفرق في الراتب بين الضابط والجندي الضعف. ثم إن هناك امتيازات أخرى كتعويضات السكن والخدم والحشم والحرس الخاص التي تمنح للضباط في العالم الثالث ولا تعطى لهم في العالم الصناعي. وهناك من الضباط من ذوي الرتب العالية في الجيش من يحتفظ بهذه الامتيازات بعد التقاعد فيعيّن في مناصب بارزة في الدولة كما كانت عليه الحال في لبنان وسورية ومصر وغيرها من الدول العربية.

باختصار، توفر الانقلابات العسكرية الفرص لتحويل قادتها من مناصب عسكرية إلى زعامات سياسية، وتبقى القاعدة ـ المجتمع على حالها دون أي تغيّر يذكر. وذلك بالرغم من الأيديولوجيات الرنّانة والشعارات البرّاقة. يصبح الضابط هو الوسيط والواسطة، ومن خلال نفوذه يتمّ توظيف الأقرباء والمحاسيب في مناصب الدولة البارزة. وطالما أن أصول العسكر الاجتماعية تعود إلى الأرياف بينما يمارس هؤلاء نفوذهم في المدن، فمن المنتظر أن تؤدي الانقلابات العسكرية إلى استبدال النخبة المدينية بالنخبة الريفية. لكن تبقى المسالك والقيم على حالها. بتعبير آخر، تتغيّر السوسيولوجيا، أي المجموعة البشرية، ولا تتغيّر الأنتروبولوجيا، أي النظم الحضارية.

إن التمييز الطبقي بين الضباط والعسكر يتأثّر إلى حد بعيد بمستوى التكنولوجيا للجيش. خُذْ مثلاً على ذلك نسبة الجنود إلى الضباط. إن نسبة الجنود إلى الضباط في الجيوش المتخلّفة تكنولوجياً تفوق بكثير (حوالي ١٥ جندياً لكل ضابط) النسبة الموجودة في الجيوش الأخرى والتي تتراوح بين ٤ أو ٥ جنود لكل ضابط. كلّما ارتفعت نسبة الجنود الى الضباط، انخفض مستوى التكنولوجيا، والعكس صحيح. هذا يعني أنّ الضابط في القطاع الفلاحي ـ الزراعي مميّز بحكم ندرته. أضف إلى ذلك أنّ معظم الجيوش في العالم المتخلّف تكنولوجياً يتكوّن من المشاة، وتزداد ندرة الضباط باتباع هذه الدول المتخلفة تكنولوجياً سياسة التجنيد الإجباري التي تضاعف نسبة الجنود إلى الضباط تلقائياً.

فمن هذا المنظور يمكن اعتبار التجنيد والتسلّح بمثابة مقاييس للحرب وللدفاع عن الوطن والتحرير بقدر ما يمكن اعتبارها باباً من أبواب الارتقاء الاجتماعي واستبدال الزعامات التقليدية بالزعامات العسكرية. فلا عجب والحالة هذه أن ينفّذ العسكر الحاكم سياسة التسلّح والتجنيد الإجباري وتبنّي شعارات الصمود والتحرير فور توليه الحكم. فهذه فرص لفرض الذات وتعزيز المصالح واكتساب الجاه والنفوذ.

ومن التناقض الواضح أن ترى الفريق، العسكر

الحاكم، الذي يتبنّى سياسة التنمية والإنماء والمشاريع الضخمة والمضخّمة[٥] هو عينه الذي يدعو إلى سباق التسلّح وشنّ الحروب والتدريب الإجباري ـ الإجراءات التي تقعد حركة التنمية وتقزّم الإنماء. تكفي الإشارة في هذا المجال إلى أن سياسة التسلّح والتدريب والدفاع تستوعب في بلدان كسورية ومصر والعراق، حوالى ٧٠٪ من ميزانية الدولة العامة. هذا ناهيك عن أنها تجعل أمر التصرّف الحرّ في السيادة والاستقلال مرهوناً بالبلد المصدّر للسلاح[٦].

وهنا يجب التأكيد، كما أشرنا سابقاً، بأن السلاح المستورد لا يُحدث بالضرورة تبدلاً نوعياً في المستوى التكنولوجي للمجتمع. فكثير من الجُند من يعود إلى ممارسة المهن التقليدية بعد التقاعد من الخدمة العسكرية بدلاً من العمل الصناعي الحديث[٧]. هذا يدلّ على أنّ المستوى التكنولوجي في الجيش لا يترجم إلى مستوى متوازٍ في تكنولوجية المجتمع. فالمستوى التكنولوجي للمجتمع يعتمد على الرأسمال المتوفر للتصنيع وعلى المعرفة والعلم والأسواق المتوفّرة والمؤسسات التربوية والمختبرات، لا على السلاح المستورد مهما كان متطوراً. إن استملاك أحدث الطائرات والدبابات المتطوّرة لا يولّد خبرة تكنولوجية لإنتاجها.

هذه الأمور مجتمعة ـ فقدان الفصل بين النظم العسكرية والنظم المدنية، استمرار القيم والتحزّبات

المحلية في الجيش، استبدال الزعامات التقليدية بالعسكر، قدرة العسكر المحدودة على إحداث مستوى صناعي جيّد، تجعلنا نطرح التساؤل بشكل معكوس: إذ بدلاً من التساؤل عن قدرة العسكر على تحديث المجتمع وعصرنته، بات علينا أن نتساءل عن قدرة المجتمع على تحديث العسكر وعصرنته.

هوامش الكتاب

الفصل الأول:

(١) يتقدم المؤلّف بالشكر إلى الأستاذ جيرالد أوبرمير الذي ساهم في صياغة بعض الآراء الواردة في الجزء الأول من هذا الكتاب والتي كان قد سبق نشرها في كتاب **العلاقات المدنية والعسكرية** لمحرره موريس جانوتس (١٩٨١). أمّا الجزء الثاني، فقد نشر البعض منه في كتاب **العسكر والفلاحون والبيروقراطيون** لمحرريه د. كوليونز وأ. كوربونسكي (١٩٨٢).

(٢) إن أكثر ما كُتب عن العسكر والحكم باللغة العربية بدأ يظهر في أواسط الخمسينات نتيجة لأزمة قناة السويس سنة ١٩٥٦ ولاتّباع العسكر سياسة التأميم والإصلاح الزراعي في الحكم في كل من مصر وسورية والعراق.

(٣) أنظر أيضاً كتاب مطر (١٩٧٥) وكتاب الحكيم (١٩٧١)، و**منشورات الدراسات الإنمائية** عدد ١٧، و**مجلة الفكر الوحدوي** عدد ٥.

(٤) انظر بثيري (١٩٧٠) عن مصر، القزاز (١٩٧١) عن العراق، عمران (لا.ت) وبطاطو (١٩٨١) عن سورية، وفرى (١٩٦٥) عن تركيا.

(٥) إن كتاب هيروتس الصادر سنة (١٩٦٩) مصدر جيد لهذا الموضوع.

(٦) الكتب العربية عن العسكر غنية في هذه التفاصيل. راجع عمران (لا.ت)، وزهر الدين (١٩٦٦)، ومصطفى (١٩٦٩)، وعماش (١٩٦٧)، وخطاب (١٩٦٩)، والبراوي (١٩٥٢). وراجع أيضاً كتاب كارلتن (١٩٥٠) وبادو (١٩٥٥).

(٧) راجع كتاب حسين (١٩٧٣)، وكتاب العقاد (١٩٧٠)، ومطر (١٩٧٥)، وبادو (١٩٥٥) عن الرئيس عبد الناصر، وكتب السادات (١٩٥٨ و١٩٧٢)، ولطفي (١٩٧٢) عن السادات. بالنسبة لسورية، راجع كتاب عمران (لا.ت) وزهر الدين (١٩٦٦) والرزاز (١٩٦٧) والجندي (١٩٦٩ أ و١٩٦٩ ب).

الفصل الثاني:

(١) راجع ما كتبه دو غوجه عن الخلافة المنشورة في دائرة المعارف البريطانية: الطبعة الحادية عشرة، الجزء الخامس. أو ما كتبه أرنولد عن الموضوع في دائرة المعارف البريطانية: الطبعة الرابعة عشرة، الجزء الرابع.

(٢) راجع مقالة أرنولد عن الخلافة في دائرة المعارف البريطانية: الطبعة الرابعة عشرة، الجزء الرابع.

(٣) راجع مقالة عدنان عن تركيا المنشورة في دائرة المعارف البريطانية: الطبعة الرابعة عشرة، الجزء السادس.

الفصل الثالث:

(١) بينما يميل الفلاحون في المقاومة الفلسطينية للانضمام إلى صفوف المقاتلين، يميل المدنيون ورجال القبائل إلى الوظائف الإدارية واللوجستية.

(٢) يشكّل الجنود من الأصل الفلاحي غالبية العسكر في سورية والعراق (بثيري ١٩٧٠: ٣٣٩؛ الرزاز ١٩٦٧: ٣٨).

(٣) راجع جريدة النهار عدد ١١٨١٥، و١١٨١٦، و١١٨١٨ الصادرة في السابع والثامن والعاشر من تموز سنة ١٩٧٣ في بيروت.

(٤) راجع زهر الدين (١٩٦٦: ٥٢، ١٣٤، ٣٠٢، ٣٦٢، و٤١٩) والسيد (١٩٧٣: ٢١٠).

(٥) راجع كامل (١٩٧١: ١٢) والعظم (١٩٦٩: ١٧).

(٦) راجع البيطار (١٩٦٥؛ ١٩٧٠) وحماده (١٩٦٨) والعظم (١٩٦٧؛ ١٩٦٩).

(٧) راجع حماده (١٩٦٨: ٥ ـ ٦)؛ نعامه (١٩٧١: ٦)؛ البيطار (١٩٦٥: ١٦).

(٨) راجع الحميد (لا.ت: ٤٠، ٤٢، و١٩٧)؛ عوده (١٩٦٩)؛ ومصطفى (١٩٦٩: ٢١٣).

(٩) راجع علوش (١٩٦٨: ٤٥ ـ ٥٦)؛ ابراهيم (١٩٦٨: ٣٤ ـ ٥٥)؛ ديري (١٩٦٩: ١٠ ـ ١٧)؛ طلاس (١٩٧٠)؛ رحمه (١٩٧٢: ٧١ ـ ٧٣)؛ كامل (١٩٦٨: ٥٨ ـ ٦٥)؛ ياسين (١٩٧٤: ٢٤ ـ ٣٠).

(١٠) راجع كتاب النفيسي (١٩٧٣) عن قبائل جنوب العراق.

(١١) راجع عدد النهار الصادر في ١٢ آذار سنة ١٩٧٣ في بيروت.

الفصل الرابع:

(١) راجع في هذا الصدد سميث وولش جونيور (١٩٧٤: ١٠ ـ ٤٩).

(٢) راجع جنوتس (١٩٦٠: ٢١٥ ـ ٢٢٠) للتفصيل.

(٣) هذا ما عدا الجزائر وإسرائيل حيث تمّ إنشاء جيشيهما خلال الحروب التحررية.

(٤) لمزيد من التفاصيل في هذا الشأن راجع الخوري (١٩٨٠: الفصل التاسع).

(٥) راجع هيروتس (١٩٦٩: ٢٣٣ ـ ٢٧٣) لمزيد من التفصيل.

الفصل الخامس:

(١) راجع عريضي (١٩٦٨: ٧٩) في هذا الصدد.

(٢) راجع هنري بينين (١٩٧١: ٤) لمزيد من التفاصيل.

(٣) راجع سمير حداد (١٩٧٢) وكمال شاتيلا (١٩٧٢).

(٤) راجع السيد (١٩٧٣: ٩٠ ـ ٩٥).

(٥) في دراسة قام بها فؤاد إسحق الخوري (١٩٧٥) عن ضواحي

بيروت تبيّن له أن الأعضاء في الأحزاب العقائدية كثيراً ما تتخلّى عن عضويتها بعد الزواج والقيام بالمسؤوليات العائلية.

(٦) إن الإجراءات «الإصلاحية» التي اتّخذها العسكر الحزبي في كل من سورية والعراق ومصر جاء بعد السيطرة على الحكم ولم تكن هذه الإصلاحات يوماً منبراً سياسياً لهذه الأحزاب (عبد الملك ١٩٦٨؛ سلطان ١٩٦١).

(٧) لمزيد من التفاصيل، راجع الخوري (١٩٧٥: الفصلين ٦ و٧).

(٨) من هذا المنظور، يجب أن يفهم قول الرئيس جمال عبد الناصر بما معناه: «إن لم يتحرك الجيش [للسيطرة على الحكم] فمن يتحرك إذاً».

(٩) انفصال سورية عن مصر ومحاولة السوريين العودة إلى الحكم البرلماني الديمقراطي.

(١٠) هناك نقص كبير في الدراسات عن الأوضاع العسكرية في العالم الثالث وترابطها بالأوضاع المدنية (بينين ١٩٧١: ١٧).

الفصل السادس:

(١) إن كتب بثيري (١٩٧٠) وعمران (لا.ت) والجندي (١٩٦٩ ب) وزهر الدين (١٩٦٦) والرزاز (١٩٦٧) غنية جداً بهذه المعلومات.

(٢) راجع في هذا الصدد هيكل (لا.ت: ٨١) وكامل (١٩٦٨: ٥٩) وعبد الجواد (لا.ت: ٢٢) ومراد (١٩٧٢: ٤٦) والسعيد (١٩٧١: ١٨ - ٢٣).

(٣) راجع كتابات العظم (١٩٦٩: ١٧) والرزاز (١٩٦٧: ٤٠) في هذا الصدد.

(٤) راجع الخوري (١٩٧٥).

الفصل السابع:

(١) راجع في هذا الصدد فتيكيوتس (١٩٦٩: ١٣٩) وأنطون (١٩٧٢: ٣٣) والخوري (١٩٦٩) وعبد الملك (١٩٦٨) وغلوب باشا (١٩٤٨) والقزاز (١٩٧١) وفرى (١٩٦٥).

(٢) راجع في هذا الصدد مقالة حنا بطاطو (١٩٨١) عن سورية.

(٣) راجع الجندي (١٩٦٩ ب: ١٦٠ - ١٦١)، وزهر الدين (١٩٦٦: ٥٢، ١٣٤، ٣٠٢، ٣٦٢، ٤١٩) أو عمران (لا.ت: ٢٨، ٥١، ٩٩، ١٨٨) أو الرزاز (١٩٦٧: ٦٣، ١٤٠، ١٥٩، ٢٦٢ - ٢٦٣) أو السيد (١٩٧٣: ٢١٠) أو هيكل (لا.ت).

(٤) راجع جريدة السفير الأعداد ١٥٤٦، ١٥٥٢، ١٥٥٨، ١٥٦٧، ١٥٦٨ و ١٥٦٩ الصادرة سنة ١٩٧٨ في بيروت.

(٥) راجع كراكتاكوس (١٩٥٩: ١٢٤) وجنوتس (١٩٧٥: ١٦١) وبرغر (١٩٦٦: ٢٤) وفتيكيوتس (١٩٦١ أ: ١٠٧).

(٦) راجع خالد (١٩٧٨) لمزيد من التفاصيل.

(٧) راجع الخوري (١٩٧٥: ٩٥) وأوبرماير (١٩٦٩) وفتيكيوتس (١٩٦٧: ٨٧) وعبد الملك (١٩٦٨: ١٧٧).

المراجع

المراجع العربية

إبراهيم، سعد الدين (١٩٦٨) «حرب التحرير الشعبية»، في **دراسات عربية**، الجزء الرابع، عدد ٨، صفحة ٣٨ ـ ٥٥.

أبو أراس (١٩٦٩) «العسكريون والثورة»، في **دراسات عربية**. الجزء الخامس، عدد ١١، صفحة ٧ ـ ٨٤.

بيطار، نديم (١٩٧٠) **من النكسة إلى الثورة**. بيروت: دار الطليعة.

ـــــ (١٩٦٥)، **الفعالية الثورية في النكبة**. بيروت: دار الإرشاد.

الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين (١٩٧١) **حملة أيلول والمقاومة الفلسطينية**. بيروت: دار الطليعة.

الجندي، سامي (لا.ت) **سوريا رائدة كفاح**. بيروت: جورج أبي عكر.

ـــــ (١٩٦٩ أ) **صديقي الياس**. بيروت: دار النهار.

ـــــ (١٩٦٩ ب) **البعث**. بيروت: دار النهار.

حداد، سمير (١٩٧٢)، **المبررات التاريخية للعقيدة الناصرية**. بيروت: لجنة تعليم الناصرية.

حسين، أحمد (١٩٧٣)، **كيف عرفت عبد الناصر وعشت أيام حياته**. القاهرة: مطبعة الأحرار.

الحكيم، مصطفى (١٩٧١) **عبد الناصر: قضايا ومواقف**. بيروت: مطبعة صوت العروبة.

حمادي، سعدون (١٩٦٨) **آراء حول قضايا الثورة العربية**. بيروت: دار الطليعة.

خالد، عبد الله (١٩٧٨) **تكديس الأسلحة والسياسة الإمبريالية في الخليج**. بيروت: مطبعة الكرمل.

خطاب، محمود (١٩٦٩) **الوحدة العسكرية العربية**. بيروت: دار الإرشاد.

ديري، أكرم (١٩٦٩) «المظاهر المدنية والعسكرية للدفاع المدني»، في **دراسات عربية**. الجزء الخامس، عدد ٩، صفحة ١٠ ـ ١٧.

رحمة، سعد (١٩٧٢) «الرابط بين العمل السياسي والعمل العسكري»، في **الطليعة**. الجزء الثامن، عدد ١١، صفحة ٧١ ـ ٧٣.

الرزاز، منيف (١٩٦٧) **التجربة المرة**. بيروت: دار غندور.

زهر الدين، عبد الكريم (١٩٦٦) **مذكراتي عن فترة الانفصال في سوريا**. بيروت: لا.ت.

زين، زين (١٩٦٨) **نشوء القومية العربية**. بيروت: دار النهار.

سادات، أنور (١٩٥٨) **يا ولدي: هذا عمّك جمال**. القاهرة: مطبعة العرفان.

ـــــ (١٩٧٢) **طريق جمال عبد الناصر**. القاهرة: مطبعة العرفان.

سعداوي، حسن (١٩٥٦) **جيش مصر في أيام صلاح الدين**. القاهرة: مطبعة النهضة.

السعيد، رفعت (١٩٧١) «نظريات التحالف الوطني بين الفكر والتطبيق»، في **الطليعة**. الجزء الرابع، عدد ٢، صفحة ١٨ - ٢٣.

السيد، جلال (١٩٧٣) **حزب البعث العربي**. بيروت: دار النهار.

شاتيلا، كمال (١٩٧٢) **الناصرية ومفهوم اليمين واليسار**. بيروت: لجنة تعليم الناصرية.

طلاس، مصطفى (١٩٦٧) **الكفاح المسلّح**. بيروت: دار الطليعة.

عبد الجواد، مصطفى (لا. ت) **عام في ظل الانفصال**. القاهرة: الدار القومية.

عبد الحميد، محمود (لا. ت) **معركة سيناء وقناة السويس**. القاهرة. لا. ت.

عبد الناصر، جمال (لا. ت) **فلسفة الثورة**. القاهرة: دار المعارف

عريضي، بشير (١٩٦٨) «دور الجيش في عملية التنمية»، في **السياسة الدولية**. الجزء الرابع، عدد ١٣، صفحة ٧٧ - ٨٧.

العظم، صادق (١٩٦٩) «المقاومة المسلحة والمواقف الهيكلية»، في **دراسات عربية**. الجزء الخامس، عدد ١٠، صفحة ١٧ - ٣٦.

العقاد، أمين (١٩٧٠) **جمال عبد الناصر، حياته وجهاده**. القاهرة: مطبعة الشعب.

علوش، ناجي (١٩٦٨) «الحرب الشعبية طريق النصر الوحيد»، في **دراسات عربية**. الجزء الخامس، عدد ٧، صفحة ٤٥ - ٥٦.

عماش، صالح (١٩٦٧) **الوحدة العسكرية والمضمون العسكري للوحدة العربية**. بيروت: دار الطليعة.

عمران، محمد (لا. ت) **تجربتي في الثورة**. بيروت: لا. ت.

القرداوي، يوسف (١٩٧١) **درس النكبة الثانية**. بيروت: لا. ت.

القوتلي، شكري (١٩٧٠) **شكري القوتلي يخاطب أمته**. بيروت: مطبعة سليم.

كامل، ميشال (١٩٧١) «بعض الملاحظات حول منهج العمل الوطني لدعم الجبهة الداخلية»، في **الطليعة**. الجزء الرابع، عدد ٢، صفحة ١١ - ١٧.

كشك، محمد (١٩٧٩) **النكسة والغزو الفكري**. بيروت: لا. ت.

لطفي، حمدي (١٩٧٢) **أنور السادات**. القاهرة: دار الهلال.

مراد، زكي (١٩٧٢) «حركة وحدة الصراع في التحالف الوطني»، **الطليعة**. الجزء الثامن، عدد ١١، صفحة ٤٥ - ٤٩.

——— (١٩٦٦) «حول إمكانات الثورة للجيوش في ثورة التحرير الوطني»، **الطليعة**. الجزء الثاني، عدد ١١، صفحة ٤٠ - ٤٨.

مراد، عباس (١٩٧٣) **الدور السياسي للجيش الأردني**. بيروت: مركز بحوث المقاومة الفلسطينية

مصطفى، حسن (١٩٤٦) **التعاون العربي العسكري**. بيروت: دار الطليعة.

مصطفى، خليل (١٩٦٩) **سقوط الجولان**. عمان: دار اليقين

مطر، فؤاد (١٩٧٥) **بصراحة عن عبد الناصر**. بيروت: دار القضايا.

نعامة، سليم (١٩٧١) «رسالة الجبهة»، في جيش الشعب. عدد ٩٩٠، صفحة ٥ - ٩.

هندي، إحسان (١٩٦٤) **الحياة العسكرية عند العرب**. دمشق: مطبعة الجمهورية.

هيكل، حسين (لا.ت) **ما الذي جرى في سوريا**. القاهرة: الدار القومية.

ياسين، محمد (١٩٧٣) «رفع مستوى العمل التنظيمي كأساس لتعبئة الجماهير»، **الطليعة**. الجزء الرابع، صفحة ٢٤ - ٣٠.

المراجع الأجنبية

Abdel Malek, Anouar (1968), **Egypt: Military Society.** New York: Vintage Books.

Abdel Naser, Jamal (1955), **Egypt's Liberation: the Philosophy of the Revolution.** Washington, D.C.: Public Affairs Press.

Adnan, A.A. (n.d), «Turkey.» In A. J. Rustum and C.K. Zurayk (eds), **Providional Readings in the History of the Arabs and Arabic Culture.** Beirut: American University of Beirut Press (pp. 336-58, 402-5).

Antoun, Richard (1972), **Arab Village,** Bloomington, Ind.: University of Indiana Press.

Arnold, T.W. (n.d), «Caliphate.» In A.J. Rustum and C.K. Zurayk (eds), **Provisional Reasings in the History of the Arabs and Arabic Culture.** Beirut: American University of Beirut Press (pp.155-64, 170-2, 179-81, 183-4).

Badeau, John S. (1955), «A Role in Search of a hero. A Brief Study of the Egyptian Revolution». In **The Middle East Journal,** Vol.9, pp.373-84.

Bailey, G.F. (1969), **Stratagems and Spoils.** New York: Schocken Books.

al-Barawy, Rashed (1952), **The Military Coup in Egypt.** Cairo: The Renaissance Press.

Barrat, Richard H. (1972), «British Influence on Arab Military Forces in the Gulf, the Trucial Oman Scouts». An unpublished M.A. thesis submitted to the Middle East Area Program at the American University of Beirut. Beirut.

Batatu, Hanna (1981), «Some Observations on the Social Roots of Syria's Ruling Military Group and the Causes of its Dominance». In **The Middle East Journal,** Vol.35, p.335.

Be'eri, P. (1970), **Army Officers in Arab Politics and Society.** New York: Praeget.

Berget, Morroe (1964), **The Arab World Today.** New York: Doubleday.

——— (1966), **Military Elite and Social Change: Egypt Since Napoleon.** Princeton, N.J.: Princeton University Press.

Bienen, Henry (ed.) (1971), **The Military and Modernization.** Chicago and New York: Aldine Atherton.

——— and david Morell (1973), «Transition from Military Rule: Thailand and Nigeria.» A paper read in October at the Conference on the Military in Chicago.

Campbell, John C. (1963), «The Role of the Military in the Middle East: Past Patterns and New Directions.» In S. Fisher (ed.), **The Military in the Middle East.** Columbus, Ohio: Ohio State University Press, pp.105-14.

Caractacus (pseud.) (1959), **Rvolution in Iraq.** London: Gollanez.

Carleton, Alfred (1950), «The Syrian Coup D'etat of 1949». in **Te Middle East Journal,** Vopl.4, pp.1-11.

Finer, S.E. (1962), **The Man on Horsebac, the Role of the Military in Politics.** New York: Praeger.

Fisher, Sydney N. (1963), «The Role of the Military Society and Government in Turkey». in S. Fisher (ed.), **The Military in the Middle East.** Columbus, Ohio: Ohio State Universityu Press, pp.21-40.

Frey, Frederick W. (1965), **The Turkish Elite.** Cambridge, Mass: Harvard University Press.

Geoje de, M. J. (n.d.), «Caliphate.» In A.J. Rustum and C.K. Zurayk (eds) **Providional Readings in the History of the Arabs and Arabic Culture.** Beirut: American University of Beirut Press (pp.87-94, 109-11).

Glubb, John B. (1948), **The Story of the Arab legion.** London: Hodder & Stoughton.

Halpern, Ben (1962), «The Role of the Military in Israel.» In John J. Johnson (ed.), **The Role of the Military in Underdeveloped Countries.** Princeton, N.J.: Princeton University Press.

——— (1963), **The Politics of Social Change in the Middle East and North Africa.** Princeton, N.J.: Princeton University Press.

Harik, Iliya (1974), **The Political Mobilization of Peasants.** Bloomington, Ind.: Indiana university Press.

Hell, Joseph (n.d.), «The Arab Civilization.» In A.J. Rustum and C.K. Zurayk (eds) **Provisional Readings in the History of the Arabs and Arabic Culture,** Beirut: American University of Beirut Press (pp.93-101).

Hopkins, Edward C.D. (1970), «Military Intervention in Syria and Iraq: Historical Background, Evaluation, and Some Comparisons.» An unpublished M.A. thesis submitted to the Middle East Area Program at the American University of Beirut. Beirut.

Hudson, Michael C. (1977), **Arab Politics.** New Haven, Conn.: Yale University Press.

Huntington, Samuel P. (1957), **The Soldier and the State.** Cambridge, Mass: The Belknap Press.

Hurewitz, J.C. (1969), **Middle East Politics: the Military Dimension.** New York: Preager.

Janowitz, Morris (1960), **The Professional Soldier, A Social and Political Portrait.** Glencoe, I11.: The Free Press.

——— (1964), **The Military in the Political Development of New Nations.** Chicago: University of Chicago Press.

——— (1975), **Military Conflict.** Beverly Hills, Calif.: Sage.

——— and Roger W. Little (1965), **Sociology and the Military Establishment.** New York: Russell Sage Foundation.

Kerr, Malcolm (1965), **The Arab Cold War 1958-1964.** London: Oxford University Press.

Khadduri, Majid (1953), «The Role of the Military in Middle East Politics.» In **American Political Science Review,** Vol.47, pp.511-24.

Khuri, Fuad I. (1969), «The Changing Class Structure in Lebanon.» In **Middle East Journal,** Vol.23, pp.29-44.

——— (1975), **From Village to Suburb.** Chicago, I11.: University of Chicago Press.

——— (1980), **Tribe and State in Bahrain.** Chicago, I11.: University of Chicago Press.

——— and Gerald Obermeyer (1974), «The Social Bases for Military Intervention in the Middle East.» In Catherine Mcardle Kelleher (ed.), **Political Military Systems.** Beverly Hills, Calif.: Sage.

Kirk, George (1963), «The Role of the Military in Society and Government: Egypt.» In S. Fisher (ed.), **The Military in the Middle East.** Columbus, Ohio: Ohio State University Press, pp.71-88.

Lacouture, J. and S. (1958), **Egypt in Transition.** New

York: Criterion Books.

Little, Tom (1958), **Egypt.** London: Ernest Benn.

Micaud, Charles (1972), «Conclusion.» In Ernest Gellner and Charles Micaud (eds), **Arabs and Berbers.** Lexington, Mass.: D.C. Heath (Lexington Books).

Obermeyer, Gerald J. (1969), «Structure and Authority in a Bedouin Tribe: the Alshaibat of the Western Desert of Egypt.» Unpublished Ph.D. Dissertation. Indiana University.

al-Qazzaz, Ayad (1971), «The Changing Pattern of the Politics of the Iraqi Army.» In Morris Janowitz and Jacques Doorn (eds), **On Military Intervention.** Rotterdam: University of Rotterdam Press.

Rustow, Dankwart A. (1963), «The Military in Middle Eastern Society and Politics.» In S. Fisher (ed.), **The Military in the Middle East.** Columbus, Ohio: Ohio State University Press, pp.3-20.

Safran, Nadwa (1961), **Egypt in Search of Political Community.**

Shils, Edward (1962), «The Military in the Political Development of the New States.» In John J. Johnson (ed.), **The Role of the Military in Underdeveloped Countries.** Princeton, N.J.: Princeton University Press.

Smith, Arthur K. and Claude E. Welch Jr. (1974), **Military Role and Rule.** North Scituate, Mass.-Belmont, Calif.: Duxbury Press.

Torrey, Gordon H. (1963), «The Role of the Military in Society and Government in Syria and the Formation of the U.A.R.» In S. Fisher (ed.), **The Military in the Middle East.** Columbus, Ohio: Ohio State University Press, pp.63-9.

Vatikiotis, P.J. (1961 a), «Dilemmas of Political Leadership in the Arab Middle East». In

American Political Science Review, Vol.55, pp.103-11.

——— (1961 b), **The Egyptian Army in Politics.** Bloomington, Ind.: Indiana University Press.

——— (1967), **Politics and the Military in Jordan, A Study of the Arab Legion 1921-1957.** London: Cass.

Wheelock, Keith (1960), **Nasser's New Egypt.** New York: Preager.

Wolf, Eric (1966), «Kinship, Friendship, and Patron-Client Relations in Complex Societies.» In M. Banton (ed.), **The Social Anthropology of Complex Societies.** London: Tavistock, pp.1-22.

محتويات الكتاب

صدر في

سلسلة بحوث اجتماعية

- الدولة والسلطة في الفكر السياسي العربي
- ابن خلدون وماكيافللي
- العسكر والحكم في البلدان العربية

إنّ دراسة العسكر وسيطرته على الحكم والدور الذي يلعبه في عمليّة البناء والتطوّر، لا يمكن أن يُفهم فهماً صحيحاً إلاَّ بدراسة التركيبة العسكرية بالذات وتطوّرها مع الزمن. وهذا يتطلّب التركيز على وسائل ونظم انخراط المواطنين في الجيش، وعلى بروز المؤسسات العسكرية المختصّة في الدول الحديثة، كما يستوجب التركيز على مدى ارتباط المؤسسات العسكرية بمؤسسات الدول الأخرى، كالبنية البيروقراطية والنشاطات الصناعية والتجارية العامّة.

وعلى هذا الأساس يركّز البحث والتحليل في هذا الكتيّب على العسكر وكأنه تنظيم اجتماعي بدلاً من التأكيد على دوره في السياسة، أو على حيثيات الانقلابات العسكرية أو الانقلابات المضادّة. فالانقلابات قد تغيّر أو لا تغيّر مسيرة المجتمع الاجتماعية والحضارية نحو التقدّم والبناء.

ISBN: 1 85516 901 0





دار الساقي
DAR AL SAQI
26 Westbourne Grove London W2 5RH